الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دور الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المالية
دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات الاقتصادية

اعداد الطلبة		الأستاذ المشرف
1	بن الشهب رانيا	بودياب مراد
2	رو ابح ريان	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الصفة
	رئيسا
	مشرفا ومقررا
	ممتحنا

السنة الجامعية 2024/2023

شكر وعرفان

الشكر لله الواحد الصمد الذي خلقنا فسوانا ومن كل خير أعطانا وإلى طريق العلم هدانا نحمده أبلغ حمد على توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل.

نتقدم بالشكر الجزيل والعرفان الجميل وأطيب التقدير الى الأستاذ المشرف "مراد بودياب" الذي رافقنا طيلة هذا المشوار، ولم يبخل علينا بنصائحه القيمة وصبره وشغفه للبحث العلمي، وشجعنا على البحث لإتمام هذا العمل على أحسن وجه.

كما نتقدم بالشكر الجزيل والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة على تفضيلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة.

كما نشكر الطاقم البيداغوجي لجامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة وخاصة قسم علوم التسيير

كما نتقدم بأسمى العبارات الشكر إلى كل من تركوا بصماتهم على صفحات هذه المذكرة أو بعيد.

اهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

"وكان فضل الله عليك عظيما"

ما سلكنا البدايات إلا بتسييره وما بلغنا النهايات الا بتوفيقه وما حققنا الغايات إلا بفضله فالحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية.

أهدي ثمرة نجاحي إلى:

من قال فيهما الله تعالى: ﴿وقَضَى أَلَّا تَعْبُدُوا إلاّ إيَّاُه وبِالوَالِدَيْنِ إحْسَانَا﴾ **أمي** من تنحني أمام عظمتها الهامات وفي وصفها تخجل وترتجف الكلمات اليك أهدي تخرجي كهدية من القلب.

وإلى جدتي حبيبة قلبي التي لطالما كانت بجانبي أتمنى من الله أن يرزقك الصحة والعافية وطول العمر.

إلى أخي وإخوتي إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي إلى ملهمي نجاحي من شد عضدي بهد.

وإلى أفراد أسرتي الصغيرة وعائلتي الكبيرة من كانوا سندا لي رغم إخفاقاتي وانكساراتي.

إلى من أحسنوا الظن بي ورأوا في الخير بأعينهم وقلوبهم.

إلى أستاذي الكريم أسمى التحية والتقدير الجزيل له.

إلى صديقتي التي قاسمت معي ثمرة جهد هذا العمل

إلى كل الذين ذكرهم قلبي ولم يذكرهم قلمي.

اهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿قل اعملوا وسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنين﴾

اله لا يطيب الليل الا بشكره ولا يطيب النهار الا بطاعته ولا تطيب اللحظات الا بذكره الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة نبي الرحمة ونور للعالمين "سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم"

انتهت الرحلة، لم تكن سهلة وليس من المفترض أن تكون كذلك، ومهما طالت فستمضي بحلوها ومرها وها أنا الآن وبعون الله أتم هذا العمل المتواضع.

وفي اللحظة الأكثر فخرا أهدي عملي هذا إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى روح أبي رحمه الله.

إلى قدوتي الأولى ومعنى الحب والتفاني، إلى بسمة الحياة ومر الوجود إلى من كان دعاؤها سر نجاحا وحنانها بلسم جراحي إلى من أرشدتني ورافقتني في كل مشاوير حياتي اللهم أحفظها وارزقها العفو والعافية أمي جنتي.

الى صديق الروح شريك الدرب الذي كان دوما موضع إتكاء عثرات هذا المشوار خطيبي

إلى كل الأصدقاء وعائلة وخاصة "صديقتي نورهان" صديقة الشدائد والأزمات.

وإلى رفيقتي التي شاركتني ثمرة جهد هذا العمل.

إلى كل عابر في حياتي ترك أثرا جميلا.

الملخص

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المالية للمؤسسات اقتصادية، وذلك من خلال التعرف على أهم الجوانب النظرية لرقابة الداخلية والمخاطر المالية وإدارة المخاطر المالية وطبيعة العلاقة بينهما، وللوصول إلى هدف الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي والاستقرائي ومن أجل ذلك أجرينا دراسة استبيانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة وأعدت الدراسة على البيانات التي جمعت من خلال الاستبيان الذي تم توزيعه على العينة المختارة واستخدم برنامج التحليل الاحصائي SPSS في تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها التزام المدققين الداخليين محل الدراسة بالمعايير الدولية لرقابة الداخلية أثناء تنفيذ مهمة الرقابة وأن المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تتعرض للمخاطر المالية.

كما لخصت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين التزام المدققين الداخليين للمؤسسة محل الدراسة بالمعايير المتعلقة بالصفاء والأداء لرقابة الداخلية أثناء تنفيذ مهمة الرقابة، ومساهمة هذا الالتزام في إدارة المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الداخلية، مخاطر المالية، إدارة المخاطر المالية، المؤسسات الاقتصادية.

Summary :

This study aimstoclariey the role of international control in financial risk economic institution, by indetifying the most important espects of internal control, financial rosk, financial risk management and the nature of the relationship between them for a sample of economic institution in the state of mila, the study was prepared on the data collected through the questionnaire that was dstributed to the selected sample, and the statical analysis program SPSS was used to anlyze the data and test hypotheses.

The study reached of results the most important of which is the commitment of the internal auditors under study to the intrerntaional standars of internal control juring the impementation of the supervision mission, and that the economic institution under study are exposed financial risk, the study also concluded that these is a statisticalyy sinificant effect between the commitment of the internal auditors of the institution under study to the standers related to the caracterstics

الملخص

and performance of internal control during the implementation of the supervision mission, and the contribution of this commitmentto reducing the financial risk to whisheconomic institution exposed.

Keywords : internal control, risk management, financial risk, institutions economic.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس العناوين

شكر وعرفان .....

اهداء .....

الملخص .....

فهرس المحتويات .....

المقدمة .....أ

الفصل الأول: التأصيل النظري للرقابة الداخلية **1**

المبحث الأول: اساسيات حول الرقابة الداخلية 3

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الداخلية.....3

المطلب الثاني: أهداف نظام الرقابة الداخلية 5

المطلب الثالث: أنواع نظام الرقابة الداخلية 6

المبحث الثاني: مقومات الرقابة الداخلية 8

المطلب الاول: مكونات الرقابة الداخلية:.....8

المطلب الثاني: أدوات الرقابة وعلاقتها بالوظائف الإدارية الأخرى..... 10

المطلب الثالث: إجراءات تطبيق الرقابة الداخلية..... 11

المبحث الثالث: الإطار العملي لتقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك 15

المطلب الأول: تقييم نظام الرقابة الداخلية..... 15

المطلب الثاني: أساليب تقييم الرقابة الداخلية 17

الفصل الثاني: مدخل إلى إدارة المخاطر المالية **20**

المبحث الأول: اساسيات حل المخاطر المالية..... 22

المطلب الأول: مفهوم المخاطر وانواعها 22

المطلب الثاني: ماهية المخاطر المالية 25

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: أنواع المخاطر المالية 26

المبحث الثاني: اساسيات حول إدارة المخاطر المالية 28

المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر المالية..... 28

المطلب الثاني: اهداف إدارة المخاطر المالية..... 29

المطلب الثالث: خطوات إدارة المخاطر المالية 29

المبحث الثالث: آليات إدارة المخاطر المالية وعلاقتها بالرقابة الداخلية..... 33

المطلب الأول: قواعد إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية 33

المطلب الثاني: أدوات إدارة المخاطر المالية 34

المطلب الثالث: العلاقة بين الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المالية..... 36

الفصل الثالث: دراسة استطلاعية لعينة من المؤسسات الاقتصادية لولاية ميلة 39

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة: 41

المطلب الأول: منهجية الدراسة..... 41

المطلب الثاني: مصادر وأساليب جمع المعلومات 42

المطلب الثالث: خصائص أفراد عينة الدراسة 43

المبحث الثاني: تحليل الاستبيان ومحاوره..... 48

المطلب الأول: أقسام الاستبيان..... 48

المطلب الثاني: اختبار الثبات والصدق 48

المطلب الثالث: اختبار التوزيع الطبيعي 49

المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات 51

المطلب الأول: تحليل وتفسير عبارات محور الرقابة الداخلية..... 51

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها..... 60

خاتمة..... 67

قائمة المصادر والمراجع..... 70

فهرس المحتويات

الملاحق..... **76**

قائمة الجداول:

جدول1-1: يمثل مكونات الرقابة الداخلية 9
جدول 2-1: يمثل عدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة 41
جدول 2-2: يمثل خصائص أفراد العينة 43
جدول 2-3: يمثل مقياس ليكارت الخماسي 48
جدول 2-4: نتائج اختبار صدق وثبات الاستمارة..... 49
جدول 2-5: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي 49
جدول 2-6: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واتجاه العبارة للبيئة الرقابية 51
جدول 2-7: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واتجاه العبارة لتقييم المخاطر..... 52
جدول 2-8: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واتجاه العبارة للأنشطة الرقابية 53
جدول 2-9: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واتجاه العبارة للمعلومات والاتصال 54
جدول 2-10: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واتجاه العبارة لمراقبة النظام 55
جدول 2-11: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واتجاه العبارة للمحور الثاني..... 56
جدول 2-12: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واتجاه العبارة لمحاور الدراسة..... 60
جدول 2-13: نتائج تحليل الانحدار البسيط، اختبار الفرضية الفرعية الأولى 61
جدول 2-14: نتائج تحليل انحدار البسيط اختبار الفرضية الفرعية الثانية..... 62
جدول 2-15: نتائج انحدار البسيط اختبار الفرضية الفرعية الثالثة 62
جدول 2-16: نتائج انحدار البسيط اختبار الفرضية الفرعية الرابعة..... 63
جدول 2-17: نتائج الانحدار البسيط اختبار الفرضية الفرعية الخامسة 64
جدول 2-18: نتائج تحليل الانحدار البسيط واختبار الفرضية الرئيسية..... 65

فهرس المحتويات

قائمة الأشكال:

الشكل 1: اجراءات تطبيق نظام الرقابة الداخلية..... 14
الشكل 2: تصنيفات المخاطر 23
الشكل 3: دائرة نسبية تمثل متغير الجنس..... 44
الشكل 4: أعمدة بيانية تمثل متغير الفئة العمرية 44
الشكل 5: أعمدة بيانية تمثل متغير المستوى الدراسي..... 45
الشكل 6: أعمدة بيانية تمثل متغير الوظيفة..... 46
الشكل 7: أعمدة بيانية تمثل متغير الأقدمية 47

المقدمة

المقدمة

في ظل التطورات المستمرة في البيئة الاقتصادية والمالية، أًصبحت إدارة المخاطر المالية أمرا حيويا لنجاح أي منظمة، ومن بين الأدوات والممارسات التي تساهم في هذا الجانب بشكل كبير هي دور الرقابة الداخلية.

تعتبر الرقابة الداخلية عاملا أساسيا في تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر المالية التي تواجهها المؤسسات، يهدف هذا البحث الى استكشاف دور الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المالية، محددا أهميتها ووظائفها وتأثيرها على استقرار ونجاح المؤسسات في بيئة الاعمال اليومية، ستكتشف هذه المذكرة أيضا التحديات التي قد تواجه دور الرقابة الداخلية في مجال إدارة المخاطر المالية، وكيفية التغلب عليها بفعالية. كما سيتم تحليل الأدوار الرئيسي التي يجبر ان تقوم بها وحدة الرقابة الداخلية في هذا السياق، بما في ذلك تحديد المخاطر، وتقييمها، وتطبيق التدابير الوقائية والتصحيحية اللازمة.

تهدف هذه المذكرة الى القاء الضوء على أهمية دور الرقابة الداخلية في تحقيق الأهداف المالية والتشغيلية للمؤسسات، وكيفية تعزيز الكفاءة في إدارة المخاطر المالية من خلال تطبيق ممارسات الرقابة الداخلية الفعالة.

يتم استخدام مجموعة متنوعة من المصادر والادبيات العلمية لدعم البحث وتقديم التحليلات اللازمة، كما يتم تسليط الضوء على الدور المتزايد لتكنولوجيا المعلومات وأدوات التحليل البياني في تعزيز قدرة الرقابة الداخلية على اكتشاف وتقييم المخاطر المالية بشكل فعال وفي الوقت المناسب.

وعلى ضوء ما تقدم فان إشكالية الرئيسية المطروحة في هذه الدراسة هي:

1-إشكالية البحث:

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

- ✓ ما دور الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المالية؟

ومن السؤال الرئيسي نستخلص الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي الرقابة الداخلية؟
- ماهي إدارة المخاطر؟
- ما علاقة الرقابة الداخلية بإدارة المخاطر المالية؟

2-فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكالية البحث التي طرحناها اعتمدنا على بعض الفرضيات التي نراها تساهم في بلورة معالم موضوع البحث وأقرب استجابة للإجابات المحتملة والتي نلخصها فيما يلي:

أ- الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المالية.

ب-الفرضيات الفرعية:

الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة وخاصية البيئة الرقابية.

الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة وخاصية تقييم المخاطر.

الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة وخاصية الأنشطة الرقابية.

الفرضية الفرعية الرابعة: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة وخاصية المعلومات والاتصال.

الفرضية الفرعية الخامسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة وخاصية مراقبة النظام.

أسباب اختيار الموضوع:

أ- أسباب موضوعية:

من بين اهم الأسباب الموضوعية هي:

- اختيار الموضوع ضمن اختصاص؛
- أهمية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة اقتصادية الجزائرية؛
- لكون معظم المؤسسات الجزائرية تفتقر الى إدارة خاصة بإدارة المخاطر.

ب- أسباب ذاتية:

- الرغبة الشخصية في التعرف على نظام الرقابة الداخلية؛
- الرغبة في اكتساب معارف جديدة في مجال الرقابة الداخلية.

3-اهداف البحث:

تتمثل اهداف هذا البحث في:

- الإجابة على الأسئلة المطروحة في الإشكالية والتحقق من الفرضيات؛
- التعرف أكثر على نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة اقتصادية؛
- تحديد اهم المخاطر المالية التي تواجه في المؤسسات الاقتصادية؛
- تحديد العلاقة الموجودة بين كل من نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

4-أهمية البحث:

تكتسي الدراسة أهميتها من أهمية نظام الرقابة الداخلية على المستوى المؤسسات الاقتصادية نظرا لزيادة نطاق أنظمتها واتساعها، والدور الذي يلعبه هذا النظام الفعال والمحكم في خدمة إدارة المخاطر، ومن خلال مساهمته في الكشف والتنبؤ بمختلف المخاطر المالية التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية ووضع مختلف الإجراءات التصحيحية لتفاديها او على الأقل التقليل من الخسائر التي قد تنجم عنها.

5-منهج البحث والأدوات المستخدمة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال استخلاصه من الدراسات والكتب ومقالات اما الجانب التطبيقي تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي، من خلال الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **SPSS** وتحليل البيانات التي تم جمعها بواسطة الاستبيان والذي تم اعداده لهذا الغرض.

6-متغيرات الدراسة:

تعد متغيرات الدراسة كأداة أساسية في البحث العلمي وخاصة المتغير التابع والمستقل في كل مجالات الأبحاث وانواعها وبالنسبة لدراستنا فقد شملت بالتحليل والاختبار المتغيرات التالية:

- **المتغير المستقل:** هو ذلك العامل الذي يراقبه الباحث ويقيس أثره الموجب والسالب في المتغير التابع وهو يمثل في دراستنا "الرقابة الداخلية" التي أصبح لا يمكن الاستغناء عنها في الشركات.

- **المتغير التابع:** هو المتغير الذي يتغير بتغير نتيجة تأثير المتغير المستقل وفي دراستنا يمثل "إدارة المخاطر المالية" التي تساهم بدور بارز في تعزيز الثقة لدى المستخدمين وأصحاب المصالح.

7-الدراسات السابقة:

لقد تناولنا مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بشكل أو بآخر بموضوع الدراسة الحالية في حدود اطلاعنا كما يلي:

دراسة خلادي راضية (2020) بعنوان "دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية وانعكاساته على حوكمة الشركات"، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة الجزائر، المجلد 02، العدد02.

تمحورت إشكالية الدراسة حول ما مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية وما هي انعكاساتها على حوكمة الشركات؟ وهدفت الى معرفة مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية وانعكاس ذلك على حوكمة الشركات، وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذه الدراسة الى محورين أساسيين هما: محور أول يتناول الإطار العام للمراجعة الداخلية ومحور ثاني يتناول نظام الرقابة الداخلية ومساهمة المراجعة الداخلية في تقييمه ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة هو أن المراجعة الداخلية تعتبر وسيلة مهمة لتقييم قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية مع مساهمتها في تقويم هذا النظام.

دراسة برابح بلال، براغ محمد (2021) في مقال بعنوان "المراجعة الداخلية ودورها في تحسين نظام الرقابة الداخلية، دراسة عينة من المراجعين الداخليين"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة بومرداس، المجلد 06، العدد 01.

تمثلت إشكالية الدراسة في ما مدى تأثير المراجعة الداخلية ومبادئها على تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية من منظور المراجع الداخلي؟ وجاءت هذه الدراسة بهدف تصحيح الاعتماد السائد على أن مهنة المراجعة الداخلية تهتم فقط بتعقب الأخطاء وإنزال العقوبات، على هذا الأساس ثم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين رئيسيين: المحور الأول يتناول ما مدى درجة تأثير مهام المراجعة الداخلية على تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية والمحور الثاني: يتناول ما درجة تأثير استقلالية المراجعة الداخلية على تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية ومن أهم نتائجها: أن المراجعة الداخلية أداة من أدوات نظام الرقابة الداخلية يقوم بأدائها المراجع الداخلي، تستعملها المؤسسة من أجل تقييم أداء أنشطتها المختلفة: المحاسبية، المالية، التشغيلية، الإدارية، الكشف عن نقاط الضعف فيها وتنبيه الإدارة بما قد تواجهها من مخاطر مستقبلية وتقديم التوصيات اللازمة لمعالجة ذلك.

المقدمة

دراسة محمد علي محمد علي (2005)، "إدارة المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية مدخل لتعظيم القيمة"، أطروحة دكتوراه (رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتور الفلسفة في إدارة الأعمال، جامعة القاهرة، كلية التجارة.

هدفت هذه الدراسة الى تطوير وتعديل أداء وممارسات إدارة المخاطر المالية للتوصل إلى نتائج أفضل في الشركات المساهمة المصرية وخلق قيمة لهذه الشركات وبالتالي تعظيم ثروة المساهمين فيها وذلك بالاعتماد على الأدوات الإحصائية وأساليب التحليل المالي لقياس المخاطر المالية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها:

- أن إدارة المخاطر المالية تمثل استراتيجية ووسيلة جيدة لخلق القيمة المؤسسة؛
- تساهم إدارة المخاطر المالية في الحفاظ على ثروة المساهمين من الضياع الكلي أو الجزئي؛
- قدرة إدارة المخاطر المالية في شركات المساهمة المصرية على تقييم وتفسير سلوك المستثمرين لديها.

الفصل الأول: التأصيل النظري للرقابة الداخلية

الفصل الأول: التأصيل النظري للرقابة الداخلية

لقد أدى ظهور المشروعات الكبيرة الى زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية نظرا للدور الهام الذي تلعبه في نجاح الشركات، وهذا ما جعلها تحظى باهتمام الهيئات المحاسبية المتخصصة التي سعت الى تطوير مفهوم الرقابة الداخلية بصفة مستمرة باعتبارها نظاما يساعد الإدارة على تحقيق أهدافها وتعد الرقابة الداخلية دور أساسي في أي منظمة او شركة، حيث تهدف الى ضمان تنفيذ السياسات والأدوات بفعالية والحد من المخاطر تعتمد الرقابة الداخلية على عدة أدوات مثل التدقيق والمراقبة والتقارير لتحقيق أهدافها بنجاح.

ومن خلال ذلك، سيتم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث رئيسية وهي:

- **المبحث الأول: اساسيات حول الرقابة الداخلية**
- **المبحث الثاني: مقومات الرقابة الداخلية**
- **المبحث الثالث: الإطار العملي لتقييم نظام الرقابة الداخلية.**

الفصل الأول: التأصيل النظري للرقابة الداخلية

المبحث الأول: اساسيات حول الرقابة الداخلية

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الداخلية

لقد تعددت التعاريف التي تناولت الرقابة الداخلية وذلك بتعدد الهيئات المعرفة لها وكذلك للأهمية والخصائص التي تحظى بها الرقابة الداخلية.

أولا: تعريف الرقابة الداخلية

1- **تعريف المعهد الكندي للمحاسبين المعتمدين:** يعرف نظام الرقابة الداخلية بأنه الخطة التنظيمية وكل الطرق والمقاييس المعتمدة داخل المؤسسة من اجل حماية الأموال وضمان دقة وصدق البيانات المحاسبية وتشجيع فعالية الاستغلال والسير الحسن للمؤسسة وفق السياسيات المرسومة (صديقي م.).

2- **تعريف الهيئة الدولية لتطبيق المراجعة IFAC:** يعرف على انه نظام يحتوي على خطة تنظيمية ومجموعة من الطرق والإجراءات المطبقة من طرف الإدارة بغية تحقيق الأهداف المرسومة لضمان التسيير المنظم والفعال لأعمال هذه الأهداف، تشمل احترام السياسات الإدارية، حماية الأموال، اكتشاف الأخطاء والغش، تحديد مدى تمام الدفاتر المحاسبية، وكذلك تتضمن الوقت المستغرق في اعداد المعلومات المحاسبية ذات المصداقية (صديقي م.).

3- **تعريف مجلس الوطني للمحاسبة:** هو مجموعة من الاحتياطات التي تساهم في التحكم في تسيير المؤسسة وتسمح من جهة بالحماية والحفاظ على الممتلكات وعلى نوعية المعلومات من جهة أخرى، تساهم في تطبيق التعليمات الإدارية وتشجيع وتحسين المردودية.

من خلال التعاريف السابقة توصلنا الى التعريف الشامل التالي:

نظام الرقابة الداخلية هو نظام داخلي يعمل على وضع خطط تنظيمية، واستخدام كل الطرق والإجراءات التي تهدف من خلالها المؤسسات والبنوك الى حماية أصولها، وكذا ضمان صحة ودقة البيانات المحاسبية لزيادة الاعتماد عليها، إضافة الى ضمان الالتزام بالسياسات الموضوعة من طرف الإدارة وزيادة الكفاءة الإنتاجية وهذا ما يساعد المؤسسات والبنوك على تحقيق أهدافها.

ثانيا: أهمية الرقابة الداخلية

تحقق الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية أهمية بالغة تخدم الجهات التالية:

1- **من وجهة نظر الإدارة العليا:** تتوقع الإدارة العليا للبنوك والمؤسسات المالية ان يعمل نظام الرقابة الداخلية على:

- المساعدة على خلق رقابة تسمح بتحقيق الأهداف الخاصة بالكفاءة والفعالية لأنشطة العمليات؛
- تعزيز القدرة على الاحتفاظ بالعميل عن طريق تأكيد سهولة تغيير الأنظمة بما يحقق اهداف العميل المتوقعة؛
- انتاج بيانات ومعلومات تساعد على اتخاذ القرار وتقليل المخاطر.

2- **من وجهة نظر المراجع الخارجي:** وتتمثل في النقاط التالية:

- تساعد الرقابة الداخلية المراجع الخارجي في تخطيط وتحديد طبيعة وتوقيت الاختيارات التي يؤديها؛
- يحتاج المراجع الخارجي الى الرقابة الداخلية للتأكد من مدى قدرة البنك على انتاج بيانات موثوق فيها وإعطاء رأيه الفني المحايد بشأن ما إذا كانت التقارير المالية معدة وفقا لمعايير المراجعة المحلية والدولية؛
- يقدم المراجع الخارجي تقريره الى مجلس الإدارة من مراجعة التقارير المالية واي تأثير جوهري ناتج عن عدم الالتزام باللوائح ونظم العمل ونتائج تقييم الرقابة الداخلية موضحا به نواحي القوة والضعف في النظام المطبق (كريكط، 2016).

ثالثا: خصائص الرقابة الداخلية

حتى تكون الرقابة الداخلية فعالة يجب ان تتوفر فيها العديد من الخصائص والمتطلبات التالية:

الملائمة: ويقصد بها ان المؤسسة عليها ان تستعمل نظام رقابي جيد يناسب طبيعة عملها وحجمها بالنسبة للمؤسسة الصغيرة يفضل لها اختيار أسلوب رقابي بسيط وغير معقد والعكس بالنسبة للمؤسسات كبيرة الحجم (decoussergues, 1999, p. 149).

مقارنة العائد بالتكاليف: أي عمل تقوم به المؤسسة يقوم أصلا على مقارنة العائد بالتكاليف التي يدفعها صاحب العمل، فمن الطبيعي ان تحرص المؤسسات اقتصادية على ان تكون تكاليفها اقل من عوائدها حتى تتمكن من تحقيق الربح المناسب، وكلما كان الفرق بينهما كبيرا كلما زادت نسبة الربح المحققة، وبالتالي يجب على المؤسسة ان تأخذ بعين الاعتبار عنصري العائد والتكاليف عند تصميم نظامها الرقابي.

المرونة: المقصود بالمرونة هو تناسب أسلوب الرقابة المتبع مع احتياجات المؤسسة، بحث يجب التعديل والتطوير في هذه الأساليب، كلما تطلب امر ذلك وهذا حتى يمكن متابعة التغيرات ومواكبتها (سعيد، 2003).

الفعالية: ويقصد بها استخدام نظام الرقابة جيد ومتطور بحيث يقوم على اكتشاف الأخطاء والانحرافات المحتملة قبل وقوعها ومعالجتها بطريقة تضمن عدم وجودها في المستقبل، بأقل تكلفة ممكنة وأسرع وقت من طرف القائمين بهذا العمل بأقل جهد من اجل تحقيق الهدف المراد منه.

الموضوعية: الإدارة تتمثل في مجموعة من الافراد والاشكال إذا ما كان المرؤوس يقوم بعمله وفق طريقة سليمة ومنظمة وجيدة ام لا، او ان لا يكون خاضعا لمحددات واعتبارات شخصية مهمة جدا أي ان الإدارة والأساليب الرقابية عندما تكون شخصية ليست موضوعية تؤثر في الحكم على الأداء او تقييمه (توفيق، 2004، صفحة 371).

المطلب الثاني: أهداف نظام الرقابة الداخلية

أجمعت التعاريف السابقة لنظام الرقابة الداخلية على الأهداف المراد تحقيقها في هذا النظام، حيث يمكن حصرها في الآتي:

حماية الأصول: من اهم اهداف نظام الرقابة الداخلية هو حماية أصول البنوك والمؤسسات من خلال فرض حماية مادية وحماية محاسبية لجميع عناصر الأصول هذه الحماية تمكن الأصول البنوك والمؤسسات المالية من الإبقاء والمحافظة على أصولها من كل الاخطار (القاضي، 2009).

ضمان دقة وجودة المعلومات: ويعتبر اهم الأهداف على الاطلاق، بحيث يوفر سواء للبنك او لغيره المعلومات الصحيحة والدقيقة وبالتالي اتخاذ قرارات تكون صائبة في معظمها، بحيث تكون هذه المعلومات حاضرة وجاهزة بالشكل الكامل والملائم وفي الوقت المناسب ليتم الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات الإدارية فوجده أي ثغرة في هذا النظام قد يؤثر سلبا عليه على المتعاملين معه، وهذا كذلك يؤدي الى عدم دقة وصحة المعلومات المقدمة (صديقي م.، 2006).

تشجيع العمل بكفاءة: ان احكام نظام الرقابة الداخلية بكل وسائله داخل البنوك والمؤسسات المالية يمكن من ضمان الاستعمال الأمثل والكفء للموارد، ومن تحقيق فعالية في نشاطها من خلال التحكم في التكاليف بتخفيضها عند حدودها الدنيا (صديقي م.، 2006).

تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية: ان الالتزام بالسياسات المرسومة من قبل إدارة البنوك تقتضي امتثال وتطبيق أوامر الجهة المديرة، لأن تشجيع واحترام السياسات الإدارية من شأنه ان يكفل البنك أهدافه المرسومة بوضوح في إطار الخطة التنظيمية من اجل التطبيق الأمثل للأوامر الذي يقتضي ان تكون هذه الأوامر والتعليمات واضحة وملائمة لا تحتمل حتى يمكن التقيد بها وتنفيذها (وجدان، 2010).

التحكيم في المؤسسات والبنوك: ان تنظيم وتوجيه العمل لتوضيح السلطات والصلاحيات والمسؤوليات داخل البنوك والمؤسسات يساعد في التحكم في أنشطتها، وخلق رقابة على مختلف هذه الأنشطة والعمليات التي تقوم بها الإدارة داخل او خارج البنك او المؤسسة (وجدان، 2010).

تنظيم وتوضيح السلطات والصلاحيات والمسؤوليات: يجب على إدارة البنك والمؤسسات المالية وضع دليل عمل تبين فيه مسؤوليات وصلاحيات كل موظف داخلها وكذا السلطات على المصالح ورؤساء الأقسام وتقسيم العمل بين الموظفين وتحديد نطاق عملهم، وذلك من اجل السير الحسن لعمل مختلف المصالح والوحدات.

تقييم مستويات التنفيذ في الأقسام المختلفة: ويعني متابعة تنفيذ الاحداث الفعلية ومقارنتها بما هو مخطط، وتحليل تلك النتائج لمعرفة واكتشاف الانحرافات التي تحدث اثناء التنفيذ وتصحيحها.

المطلب الثالث: أنواع نظام الرقابة الداخلية

أ- **نظام الرقابة الداخلية:** هي تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الصادقة التي تستعملها المؤسسة لتحقيق اكبر قدر ممكن من الكفاءة الإنتاجية عن طريق ضمان الالتزام بالسياسات الإدارية، الاستخدام الاقتصادي الكفء للموارد والتوزيع المناسب للمسؤوليات والصلاحيات، ولتحقيق ذلك فهي تعتمد على وسائل متعددة مثل الكشوف الإحصائية، دراسة الوقت والحركة، تقارير الآداء رقابة الجودة، الموازنات التقديرية والتكاليف المعيارية، استخدام الخرائط والرسوم البيانية وبرامج التدريب المتنوعة للمستخدمين وهي متعلقة بطريقة غير مباشرة بالسجلات المحاسبية والمالية (أمين، 1998).

ب-**نظام الرقابة المحاسبية:** هي تلك الخطة التنظيمية التي تضعها المؤسسة والتي تبين فيها الإجراءات المتبعة والمستخدمة من اجل حماية أصولها، والتأكد من صحة بيانتها ومعلوماتها المحاسبية المالية لتحديد درجة إمكانية الاعتماد عليها وبكل مؤسسة سواء كانت إنتاجية او خدماتية طريقة رئيسية في كيفية تنفيذ وتسجيل أنشطتها المختلفة واثباتها محاسبيا ويجب ان تكون الأطراف المسؤولة عن

ذلك على علم بأهمية وظائف النظام المحاسبي وتتضمن أساليب الرقابة المحاسبية نظما لتفويض السلطات ومن الصلاحيات وكذلك الفصل بين مسؤوليات الوظيفة التي تتعلق بإمساك السجلات والتقارير المحاسبية وتلك التي تتعلق بالعمليات او الاحتفاظ بالأصول وتتمثل وظائف ذلك النظام في (مهدي، 2010):

- تسجيل وتجميع المعلومات والأرقام من اجل اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية؛
- فرض الرقابة ومنع الغش والتلاعبات؛
- اعداد الجداول والتقارير المالية لأغراض التحليل المالي.

ت-نظام الضبط الداخلي:

يشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة الى حماية أصول المؤسسات من الاختلاس والضياع او سوء الاستعمال، ويعتمد الضبط الداخلي في تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع الرقابة الذاتية، حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات (أمين، 1998).

المبحث الثاني: مقومات الرقابة الداخلية

المطلب الاول: مكونات الرقابة الداخلية:

تشمل الرقابة الداخلية خمس مكونات رئيسية تتمثل في:

1- **بيئة الرقابة:** تعتبر الأساس الذي تبنى عليه باقي المكونات، حيث تتكون هذه الأخيرة من العوامل المتعلقة بمدى نزاهة العاملين بالمستويات الإدارية والقيم الأخلاقية السائدة لديهم، وكذلك الالتزام بالكفاءة من خلال وجود مستويات للآداء، اما العوامل الأخرى فلها صلة بتنظيم البنك نفسه والمتمثلة في: الهيكل التنظيمي الكفء، ومدى تحقيق السلطة والمسؤوليات.

2- **نشاطات الرقابة:** هي كافة الإجراءات والأساليب التي تشمل جميع المستويات الإدارية والوظيفية حيث تلعب دورا هاما في ضبط وتقييم المخاطر، بالإضافة الى دورها الفعال في تحقيق اهداف المسطرة، وتتكون أنشطة الرقابة من ست مكونات رئيسية هي: الأهداف، الموارد، نظام المعلومات، التنظيم، الإجراءات والمراقبة.

3- **تقييم المخاطر:** الخطر هو احتمال تعرض المنظمة لتهديد او وجود ثغرات ولذلك يتطلب الامر الاهتمام بإجراء تقييم لمستويات الخطر التي تتعرض لها المنظمة سواء كانت مخاطر داخلية مثل: عدم فعالية لجنة المراجعة في القيام بدورها الاستراتيجي والرقابي او مخاطر خارجية، مثل صدور تشريعات جديدة او ظهور تطورات تكنولوجية قد تؤثر على اهداف وأنشطة المنظمة، كذلك فهم ووصف أي تهديد محتملة تعرض ممتلكات المنشأة للمخاطر، وما تحدثه تلك المخاطر من تأثير تم اتخاذ الإجراءات الملائمة لمواجهة هذه المخاطر والسيطرة عليها ووضع استراتيجية مناسبة للاستجابة للمخاطر عن طريق التجنب والتخفيض والمشاركة والقبول.

4- **المعلومات والاتصالات:** ينطوي هذا الجانب على ضرورة وجود نظام اتصال يسمح للأشخاص برفع المشكلات والقضايا الحساسة، ويتطلب تسيير المؤسسة والتدرج في تحقيق أهدافها ان تتوفر المعلومة في كل مستوياتها ويجب ان تكون المعلومة ملائمة، موثوقة ويتم بثها في الوقت المناسب

الى اشخاص الذين يحتاجون اليها، ويعتبر الحصول على تكنولوجيا جديدة احد المخاطر الأساسية للاستراتيجية المنظمة في هذا المجال، فهناك حاجة الى وجود وسائل اتصال ملائمة ليس فقط داخل الوحدة ولكن خارجها أيضا، وخصوصا التواصل الخارجي مع الأطراف ذات العلاقة والزبائن، الموردين، الدولة .... الخ، اذ ان مصداقية الاتصال مع الجهات الخارجية يمكن ان يؤثر بشكل كبير على ثقافة المنظمة وعلى تحقيق سمعة جيدة لها (براق، 2018).

5- **مراقبة النظام:** يتمثل هذا المكون في المتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف مكونات الرقابة الداخلية ويعتمد نطاق التقييم الدوري وتكراره على نتائج المتابعة المستمرة والمخاطر ذات الصلة بنظام الرقابة الداخلية ويجب ان تصمم أنظمة الرقابة الداخلية، بشكل يضمن استمرارية عمليات المتابعة كجزء من العمليات الداخلية، وتعمل متابعة أنظمة الرقابة الداخلية على تقييم نوعية الاداء عبر الفترات الزمنية وتضمن ان نتائج المراجعة تمت معالجتها مباشرة، حيث يجب ان تشمل متابعة أنظمة الرقابة الداخلية، على سياسات وإجراءات لضمان ان نتائج المراجعة تتم بشكل سريع (عثماني، 2016).

جدول 1-1: يمثل مكونات الرقابة الداخلية

المكون	الوصف	العناصر
بيئة الرقابة	السياسات والإجراءات التي تعكس الاتجاه العام والإدارة العليا والمديرين وملاك المنشأة والمرتبطة بضوابط الرقابة الداخلية وأهميتها.	- النزاهة والقيم الأخلاقية. - الالتزام بالكفاءة المسؤولين عن حوكمة المنشأة. - فلسفة الإدارة ونمط التشغيل الهيكل التنظيمي. - تخصيص السلطة والمسؤولية. - سياسات وممارسات الموارد البشرية.
تقييم مخاطر الادارة	تحديد وتحليل المخاطر الملائمة لاعداد القوائم المالية طبقا لإطار الدولي للتقرير المالي.	تأكيد الإدارة (الوجود، الاتصال، التقييم، العرض والافصاح، القياس والحدوث)
نظم المعلومات المحاسبية والاتصال	الطرق المستخدمة لتحديد وتجميع وتبويب وتسجيل والتقرير عن عمليات المنشأة بالإضافة للاحتفاظ بالمسائلة المحاسبية عن الأصول المرتبطة.	أهداف المراجعة المرتبطة بالعمليات (الدقة، الاكتمال، التنويب، التوقيت، الترحيل، التشخيص)
أنشطة الرقابة	السياسات والإجراءات التي تضعها الإدارة للوفاء باهدافها لأغراض التقرير المالي.	الفصل الكافي للواجبات. الترخيص الملائم للعمليات والأنشطة. المستندات والسجلات الكافية.

		الرقابة المادية على الأصول والسجلات. الاختبارات المستقلة على الأداء.
المتابعة	التقييم المستمر والدوري للإدارة على فعالية تصميم وتشغيل هيكل الرقابة الداخلية لتحديد ما إذا كانت تعمل كما هو مستهدف منها ويتم تعديلها عندما يكون ذلك مطلوبا.	غير واجبة التطبيق.

المصدر: أحمد علي وجدان، دور الرقابة والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010، ص24.

المطلب الثاني: أدوات الرقابة وعلاقتها بالوظائف الإدارية الأخرى

تعتمد المؤسسة على أدوات رقابة لأجل الحفاظ على أموالها وممتلكاتها، هذا وترتبط وظيفة الرقابة بباقي الوظائف داخل المؤسسة وهذا يساعدها في تحقيق الأهداف المرجوة.

أولا: أدوات الرقابة

تعتبر أدوات الرقابة جزء من الإدارة الفعالة، يمكن شرحها على النحو التالي (ديري ز.، 2001):

- **الوسائل:** هي التي تصل طرق انجاز العمليات ذهنيا او يدويا او آليا وبالرغم من نمطية الوسائل الا انها ليست ثابتة في كل وقت، بل يجب تحسينها باستمرار للحصول على وسائل أفضل.
- **الإجراءات:** تعتبر عن تسلسل نمطي للعمليات مع تحديد الوسائل المستخدمة والشخص الذي يستخدمها وزمن استخدامها.
- **الأنظمة:** هي الإجراءات المتشابكة التي تتجمع مع بعضها البعض بالطريقة التي تجعل كل العمليات المتكررة لأي نشاط رئيسي في المشروع يمكن تحديدها مقدما.
- **الاحصائيات:** غالبا ما توجد في السجلات والتقارير وهي ذات أهمية لأنها تساعد في عملية الرقابة بإجراء المقارنات بين النتائج الماضية والنتائج الحالية واقتراح الطريق الى المستقبل.
- **التقارير:** في الغالب تستخرج من السجلات، فالبيانات المسجلة ما هي الا تلخيص واستنتاج تبين توصيات للإدارة على شكل تقارير، ومن البيانات والسجلات التي تركز عليها هذه التقارير يمكن للقائمين بعملية الرقابة تقييم مصادر المعلومات.
- **المعايير:** وهي من اهم أدوات الرقابة الإدارية، وقد يعرف المعيار بأنه وسيلة او طريقة او اجراء يستخدم للمساعدة في تنفيذ عمل معين، وبتحديد أكثر فهي الأساس او التجديد المقدم لتنفيذ عمل معين وبذلك فهي تتعمق بالإنجاز المقبل للعمل.

ثانيا: علاقة الرقابة بالوظائف الإدارية الأخرى

لوظيفة الرقابة علاقة بالوظائف الإدارية الأخرى داخل المؤسسة، ويمكن توضيح هذه العلاقة من خلال ما يأتي (رضى، 2015):

1- علاقة الرقابة بوظيفة التخطيط: وتتمثل هذه العلاقة في:

- وظيفة الرقابة تركز على ان ما تم وضعه من اهداف وسياسات أثناء القيام بعملية التخطيط يتم إنجازه بالطريقة المخطط لها اثناء التنفيذ؛
- اهداف يجب ان تتسم بالموضوعية وقابلية التحقق ضمن الإمكانات المتاحة؛
- عملية الرقابة تساعد المخطط على تعديل خططه بما يتلاءم والأوضاع التي تم الكشف عنها اثناء التنفيذ.

2- علاقة الرقابة بوظيفة التنظيم: وتتمثل هذه العلاقة في:

أ- وظيفة التنظيم تتضمن تقسيم المؤسسة الى وحدات إدارية متخصصة ووضع وصف فني وعملي للوظائف وذلك لمنع ازدواجية الأنشطة؛

ب-التأكد من ان جميع الوحدات التنظيمية نقوم بالمهمات المحددة لها؛

ت-ان ما تنجزه وحده ما لا يتم تكرار إنجازه من وحدة أخرى.

3- علاقة الرقابة بوظيفة التوجيه: وتتمثل هذه العلاقة فيما يلي:

- تلعب كل من الرقابة والتغذية الراجعة دورا مهما في عملية اتخاذ القرارات التي هي أساس وظيفة التوجيه؛
- من خلال عملية التغذية الراجعة يستطيع المديرون في مراكز اتخاذ القرار التعرف على نتائج الاعمال والتغيرات المختلفة التي قد تنشأ في ظروف العمل وبيئته؛
- اقسام الرقابة والمتابعة في المؤسسة تزود المديرون بالبيانات والمعلومات الصحيحة والدقيقة بشكل مستمر والتي على أساسها يتخذ المديرون قراراتهم لإنجاز الاعمال وتحفيز العاملين.

المطلب الثالث: إجراءات تطبيق الرقابة الداخلية

يقوم نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من الإجراءات التي تساعد على السير الجيد للعمليات البنك والتي من شأنها ان تدعم المقومات الرئيسية له وعليه سيتم التركيز على:

- الإجراءات التنظيمية وإدارية للرقابة الداخلية؛

- الإجراءات المحاسبية للرقابة الداخلية؛
- الإجراءات العامة للرقابة الداخلية.

أولا: الإجراءات التنظيمية والإدارية:

تخص هذه الإجراءات أوجه النشاط داخل المؤسسة، فنجد فيها إجراءات تخص الأداء الإداري وإجراءات أخرى تخص الجانب التطبيقي، وإجراءات حركة التنقلات بين الموظفين (برابح، 2015)، وبالتالي يمكن اظهار هذه الإجراءات في مجموعة من النقاط هي (بوقابة، 2011):

- تحديد اختصاصات الإدارات والأقسام المختلفة بشكل يضمن عدم التداخل؛
- توزيع الواجبات بين الموظفين بحيث لا ينفرد أحدهم بعملية ما من البداية الر النهاية، ويقع عمل كل موظف تحت رقابة موظف آخر ؛
- توزيع المسؤوليات بشكل واضح يساعد على تحديد مرتكب الخطأ والإهمال؛
- تقسيم العمل بين الإدارات والموظفين، بحيث يتم الفصل بين عدة وظائف من بينها وظيفة التصريح بالعمليات والموافقة عليها، وظيفة تنفيذ العمليات، وظيفة الاحتفاظ بعدة الأصول، وأخيرا وظيفة قيد المحاسبة؛
- تنظيم الأقسام بحيث يجتمع الموظفين الذين يقومون بعمل واحد في حجرة واحدة؛
- إعطاء تعليمات مريحة، بأن يقوم كل موظف بالتوقيع على مستندات لما قام به من عمل.

ثانيا: إجراءات المحاسبية (مريم، 2011):

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية من بين أهم المقومات المدعمة لنظام الرقابة الداخلية الفعال.

لذلك بات من الواضح سن إجراءات معينة تمكن من احكام رقابة دائمة على عمل المحاسبة لذلك سنتطرق الى اهم الإجراءات:

- امداد تعليمات بإثبات العمليات بالدفاتر فور حدوثها لتقليل من الغش والاحتيال؛
- استعمال الآلات الحاسبة لسرعة ودقة الإنجاز ؛
- إجراءات مطابقات دورية بين الكشوف الواردة من الخارج وبين الأرصدة في الدفاتر والسجلات؛
- القيام بالجرد الدوري مفاجئ للنقدية والبضاعة والاستثمارات، من مطابقة ذلك في الأرصدة الدفترية؛
- استخدام وسائل التوازن المحاسبي الدوري مثل: موازين المراجعة العامة وحسابات المراقبة الاجمالية ... الخ؛

- عدم اشراك أي موظف في مراجعة عمل قام به بل يجب ان يراجعه موظف آخر؛
- اصدار التعليمات بعدم الثبات أي مستند ما لم يكن معتمدا من موظفين مسؤولين ومرفقة به الوثائق المؤيدة الأخرى.

ثالثا: الإجراءات العامة (بوقابة، 2011):

بعد التطرق الى الإجراءات المتعلقة بالجانب التنظيمي والإداري والإجراءات التي تخص العمل المحاسبي سنقوم بعرض الإجراءات العامة والتي تكون مكملة لسابقتها، وبتفاعل جميع هذه الإجراءات يستطيع نظام الرقابة الداخلية تحقيق أهدافه المرسومة، لذلك سنميز بين الإجراءات التالية:

- التأمين على الممتلكات المؤسسة من جميع الأخطار التي قد تتعرض لها حسب طبيعتها؛
- التأمين على الموظفين الذين بحوزتهم عهد نقدية او بضائع او أوراق مالية أو تجارية أو غيرها ضد خيانة الأمانة؛
- وضع نظام رقابي سليم لمراقبة البريد الوارد والصادر؛
- استخدام وسائل الرقابة المزدوجة فيما يتعلق بالعمليات الهامة في المؤسسة، ونعني بالرقابة المزدوجة القيام بإجراءات رقابية هيئة واحدة عن طريق تشخيص مختلفين؛
- استخدام وسيلة رقابة الحدية بجعل سلطات الاعتماد متماشية مع المسؤولية؛
- استخدام نظام التفتيش بمعرفة قسم خاص بالمشروع في الحالات التي تستدعيها طبيعة الأصول.

الشكل 1: اجراءات تطبيق نظام الرقابة الداخلية

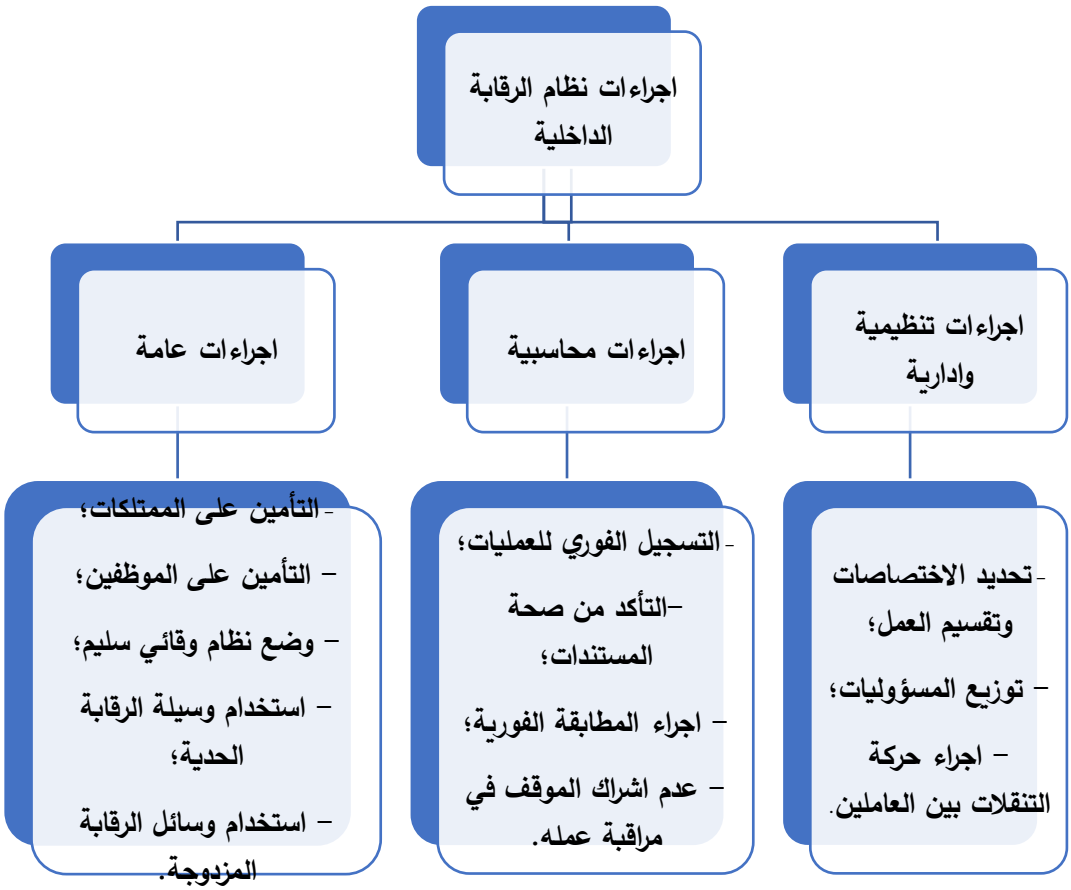

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على المعلومات السابقة

المبحث الثالث: الإطار العملي لتقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك

المطلب الأول: تقييم نظام الرقابة الداخلية

تعد عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية خطوة أساسية يقوم بها المدقق الخارجي بسبب تطور التدقيق من تدقيق شامل الى تدقيق امتيازي مبني على فحص نظام الرقابة الداخلية وعينة تمثيلية من أدلة الاثبات.

أولا: مسؤولية المدقق الخارجي اتجاه نظام الرقابة الداخلية

يمكن ابراز مسؤولية المدقق الخارجي فيما يلي (شحاتة، 2004):

ان المدقق الخارجي ليس من مسؤولية وضع نظام الرقابة الداخلية او المحافظة على النظام ان وجد، وانما هي مسؤولية إدارة البنك، ولكن ينبغي على المدقق الخارجي دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية ومن ثم ابلاغ الإدارة بنقاط القوة ونقاط الضعف في النظام كما ينبغي عليه ان يوصي إدارة البنوك التي لا يوجد لديها نظام للرقابة الداخلية ان تتبنى نظام سليم ومتكامل للرقابة الداخلية كمساعدتها في عملية الاشراف والمتابعة لجميع أنشطتها، حيث يعتبر نظام الرقابة الداخلية ان وجد نقطة بداية عمل المدقق الخارجي ويقوم هذا الأخير بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك بهدف الوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف في هذا النظام، وهذا التقييم يعتبر الأساس الذي يعتمد عليه المدقق عند اعداد برنامج عمله وتحديد الاختيارات وحجم العينات المراد فحصها وبذلك نقل تكلفة التدقيق في حين ان ضعف النظام سيؤدي الى زيادة حجم العينة المراد فحصها وبذلك ارتفاع تكلفة التدقيق.

ثانيا: خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية

لقد حددنا الإصدارات المهنية الامريكية ضرورية قيام المدقق الخارجي بالخطوات التالي لغرض ابداء الرأي في تقرير الإدارة عن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية والمتمثلة فيما يلي:

1- الفحص المبدئي لنظام الرقابة: يمكن تلخيص ما يجب على المدقق الخارجي ان يقوم به في هذه الخطوة فيما يلي:

- يجب على المدقق الخارجي الفحص المبدئي لنظام الرقابة الداخلية لأغراض ابداء الرأي في نظام الرقابة الداخلية وذلك لطريقة مشابهة لتخطيط أعمال مراجعة القوائم المالية السنوية، ويمكن للمدقق ان تحقق ذلك عن طوابق فحص المستندات والوثائق المؤيدة لتقرير الإدارة عن مدى فعالية الرقابة الداخلية، وعن طريق اجراء الاستفسارات الملائمة.

- يجب على المدقق عند تخطيط أعمال تكليفه فحص تقرير الإدارة عن مدى فعالية هيكل الرقابة الداخلية، وأن يأخذ بعين الاعتبار طبيعة النشاط الذي ينتمي اليه البنك واللوائح والقوانين التي تخضع لها، وان يقوم بدراسة الهيكل التنظيمي له وشكله القانوني؛
- من جهة أخرى يجب على المدقق الخارجي ان يأخذ في الاعتبار مدى فعالية وكفاءة الإجراءات وسياسات بيئة الرقابة، وان يأخذ في الاعتبار مدى وجود إدارة للمراجعة الداخلية بالبنك حيث ان وجود إدارة للمراجعة الداخلية بالبنك يعني وجود متابعة مستمرة لهيكل الرقابة الداخلية للتأكد من مدى فعالية وكفاءة تصميم وتشغيل نظام الرقابة الداخلية؛
- كما يجب على المدقق أيضا الاعتمادات على العديد من الوثائق والمستندات المتعلقة للسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية بالبنك ومن أمثلة تلك الوثائق خرائط التدقيق والنظام الأساسي للبنك.

2- فهم هيكل نظام الرقابة الداخلية: على المدقق الخارجي ان يحقق المعرفة الكافية عن نظم الرقابة الداخلية وذلك عن طريق الاستفسار عن الأشخاص في المستويات المختلفة داخل البنك، وكذلك بالرجوع الى المستندات التي تصف نظام الرقابة الداخلية والوظائف للحصول على فهم كاف لهيكل نظام الرقابة الداخلية ويستطيع المدقق استخدام العديد من الأساليب مثل قوائم الاستقصاء، خراط التدقيق وغيرها (المطارنة، 2006).

3- تقييم مدى فعالية تصميم نظام الرقابة الداخلية: بعد حصول المدقق على فهم كاف وكامل لهيكل الرقابة الداخلية، تكون الخطوة الموالية للمدقق هي تقييم مدى فعالية تصميم نظام الرقابة الداخلية أي ان يقوم لتقييم ما اذا كان هيكل الرقابة الداخلية قد تم تصميمه بصورة سليمة وجيدة تجعله يحقق أهداف الرقابة وتخفيض المخاطر التي تهدف اهداف الرقابة ويجب على المدقق الخارجي عن تقييمه بمدى فعالية تصميم نظام الرقابة الداخلية ان يتفهم بصورة جيدة سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية لكل عنصر من عناصر الرقابة الخمسة والمتمثلة في: بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصالات المراقبة والضبط الداخلي (شحاتة، 2004).

4- اختيار وتقييم مدى فعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية: بعد قيام المدقق الخارجي بتقييم مدى فعالية تصميم نظام الرقابة الداخلية يقوم بتقييم واختبار مدى فعالية تشغيل هذا النظام، ويتطلب ذلك اختيار وتقييم السياسات والإجراءات الخاصة بكل جزء من الأجزاء التي يتكون منها نظام الرقابة الداخلية بهدف معرفة كيفية تطبيق الإجراءات والسياسات المتعلقة بالرقابة ومدى الثبات في تلك السياسات والإجراءات مع تحديد الافراد المكلفين بتطبيق تلك السياسات والإجراءات وتحديد موقعهم

في الهيكل التنظيمي، وذلك بهدف الحصول على أدلة كافية وملائمة تمكنه من ابداء رأيه عن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك.

المطلب الثاني: أساليب تقييم الرقابة الداخلية

أولا طريقة الاستبيان (امين، 1999):

تعتبر هذه الطريقة قديمة، وتتلخص في اعداد قائمة من الأسئلة تكون وافية عن الإجراءات المتبعة بالنسبة لوظائف المشروع وعملياته المختلفة ويجب ان تصاغ الأسئلة بعناية، وتكون هدفها الاستفسار عن النواحي التفصيلية المتبعة في المؤسسة بالنسبة لإجراء عملياته وتأدية وظائفه وتكون الإجابة عن الأسئلة اما ب "نعم" او "لا" بحيث الإجابة ب "نعم" تدل على اتباع الاجراء السليم اما الإجابة ب "لا" فتدل على وجود القصور في مجال معين وعدم اتباع الاجراء السليم.

- ومن هنا يتضح انه من مزايا الاستبيان سهولة التطبيق لمختلف المؤسسات الا انه يعاب على هذه الطريقة طول القائمة مما يجعل مهمة الإجابة مملة وروتينية، الامر الذي يؤدي الى عدم الجدية من طرف الشخص الذي يقوم بها.

ثانيا: طريقة المكتوبة (امين، 1999):

تستخدم هذه الطريقة كبديل عن طريق قائمة الاستبيان تعاني نظام الرقابة الداخلية، وذلك البعض ان طريقة الاستبيان تعاني من بعض العيوب ومن بين هذه العيوب ان الأسئلة الواردة قائمة الاستبيان هي أسئلة عامة وغير مرنة، كما ان طول قائمة الاستبيان يجعل مهمة الإجابة على اسئلتها مملة وروتينية، الامر الذي يؤدي الى عدم الجدية في الإجابة من قبل الشخص الذي يقوم بالإجابة.

وتبعا لطريقة المذكرة المكتوبة، يقوم المراجع بكتابة تقرير وصفي عن الإجراءات المتعلقة بالرقابة الداخلية في تنفيذ العمليات المختلفة، وعن تدقيق المعلومات والبيانات بين الأقسام او الوظائف او وحدات المختلفة، ويتم ذلك عن طريق المقابلات مع المسؤولين والعاملين، الملاحظة، الاختبار، الاستفسار وكذلك عن طريق السندات والسجلات المحاسبية وغيرها من الوثائق المستخدمة في الشركة.

وتكتب المذكرة تبعا لطريقة التنظيم عملية التقييم، ومن خلال هذه المذكرة يستطيع المراجع تكوين فكرة عن إجراءات الرقابة الداخلية الخاصة بكل بند، ومن ثم يستحسن مواطن الضعف ان وجدت والتي يجب ان يأخذها في الاعتبار عند حضور فحصه واختباره لتلك البنود.

ثالثا: خرائط التدقيق (المطارنة، 2006):

خرائط التدقيق هي عبارة عن هيل يحتوي على مجموعة من الاشكال الرموز التي تعبر كل منها عن جزء من نظام الرقابة الداخلية المحاسبية حيث يستخدم هذا الهيكل في توضيح التدقيق المتوالي لبيانات او قرارات او إجراءات معينة وذا اعدت خرائط بكفاءة فإنها سوف تعكس كل العمليات والتحركات والتدفقات وكفاءة الإجراءات الخاصة بكل ما يظهر على الخريطة، كما تعكس كيفية تحويل المستندات الأولية الى معلومات محاسبية مثل دفتر اليومية او دفتر الاسناد العام.

ويستفيد المراجع من التدقيق في تجميع المعلومات اللازمة لدراسة وتقييم كافة نظم الرقابة الداخلية إتمام عمليات الاتصال الكتابي بسرعة ودقة، تحديد أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية بسرعة.

ان خرائط التدقيق قد تكون موجودة أصلها ضمن النظام المالي والإداري للمؤسسة، وفي هذه الحالة على المراجع دراستها وفحصها واختبارها، وذلك بتتبع مسار الإجراءات والمعلومات، اما ذلك كانت هذه الخرائط غير موجودة فعلى المراجع ان يقوم بتصميمها بعد ان يكون قد تحصل على وصف كامل الإجراءات الرقابية الداخلية للعمليات والوظائف المختلفة.

الفصل الأول: التأصيل النظري للرقابة الداخلية

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا اليه في هذا الفصل توصلنا الى ان الرقابة الداخلية هي وسيلة تعمل على مراقبة جميع العمليات المالية والتنظيمية.

تعتبر الرقابة الداخلية نظاما استراتيجيا يهدف الى ضمان فاعلية وسلامة العمليات والأنشطة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية، فمن خلال تطبيق الرقابة الداخلية الجيدة، يمكن للمؤسسة تحقيق العديد من المزايا مثل تقليل المخاطر المالية والاحتيال، وتحسين كفاءة العمليات، وتعزيز الامتثال للقوانين واللوائح، وبناء سمعة قوية وموثوقة بها في السوق.

الفصل الثاني: مدخل إلى إدارة المخاطر المالية

الفصل الثاني: مدخل إلى إدارة المخاطر المالية

تعتبر المخاطر جزء لا يتجزأ من النشاط الاقتصادي وهي تتمثل في الاحداث والظروف التي قد تؤثر سلبا على الأهداف المالية للمؤسسة او الفرد وهذا ما يؤدي الى ضرورة إيجاد طريقة فعالة للتعامل مع هذه المخاطر وكيفية تفاديها وهذا ما سيتم التطرق اليه في هذا الفصل حيث سنتطرق الى:

- **المبحث الأول: اساسيات حول المخاطر المالية**
- **المبحث الثاني: اساسيات حول إدارة المخاطر المالية**
- **المبحث الثالث: آلية تطبيق إدارة المخاطر المالية وعلاقتها برقابة الداخلية.**

الفصل الثاني: مدخل إلى إدارة المخاطر المالية

المبحث الأول: اساسيات حول المخاطر المالية

المطلب الأول: مفهوم المخاطر وانواعها

أولا: مفهوم المخاطر:

تم تعريف المخاطر بعدة تعريفات نذكر منها ما يلي:

- الخطر هو توقع اختلافات في العائد بين المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه (عمارة، 2009، صفحة 2)؛
- يعرف الخطر أيضا على انه احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع (الحميد، 2005، الصفحات 3-4).

اما المخاطرة فتعرف انها: حالة عدم التأكد من حقيقة الحصول على العائد او حجمه او من زمنه او من انتظامه او من جميع هذه الأمور مجتمعة (بنعزوز، 2009-2010، صفحة 331).

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج وباختصار ان المخاطر هي احتمال تحقيق نتائج غير متوافقة مقارنة بالنتائج المرجوة.

ثانيا: أنواع المخاطرة

هناك العديد من تصنيفات المخاطر أهمها: المخاطر النظامية والمخاطر غير النظامية يتم تعريفها في الشكل التالي:

الشكل 2: تصنيفات المخاطر

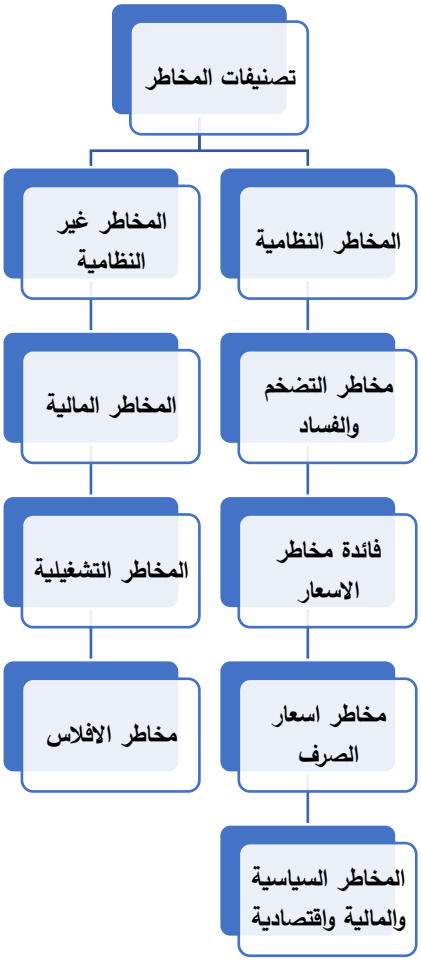

1- المخاطر النظامية:

هي المخاطر العامة التي تتعرض بها جميع المنشأة بالسوق بصرف النظر عن خصائص المنشأ من حيث النوع او الحجم او هيكل الملكية، وتنشأ هذه المخاطر عن متغيرات لها صفة العمومية مثل الظروف الاقتصادية او السياسية، ولذلك يصعب التخلص من هذه المخاطر بالتنويع، وقد تمس أيضا المخاطر التي لا يمكن تجنبها بالتنويع او مخاطر السوق ومن امثلتها ما يلي (الهادي، 2012، صفحة 15):

- مخاطر التضخم والكساد: تؤدي هذه المخاطر الى انخفاض القيمة الحقيقية للموجودات والأصول الاستثمارية بسبب انخفاض قوتها الشرائية؛

- مخاطر أسعار الفائدة: تعرف على انها الخسائر المرتبطة بالتقييم غير المرغوب في سعر الفائدة والذي يؤثر على قيمة عناصر الميزانية وعوائدها كما ترتبط معدلات الفائدة بالتغيير الحقيقي في السعر الحالي او المستقبلي ولعنصر صناعي هو الأصول او الخصوم؛
- مخاطر أسعار الصرف: تنشأ نتيجة التعامل بالعملات الأجنبية والأنشطة خارج الميزانية، وهي المخاطر التي تتولد من احتمال حدوث تغيرات في سعر الصرف بين حملة طرفي التبادل بين وقت ابرام الميادين والوقت الذي يجب فيه تسوية قيمتها؛
- المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية: هي المخاطر المرتبطة بالأوضاع السياسية الناتجة عن القرارات الحكومية كالضرائب والتسعير والأوضاع المالية والأوضاع الاقتصادية في الدول المتواجدة فيها المؤسسة.

2- المخاطر غير النظامية:

هي المخاطر الخاصة التي تواجه شركة معينة نتيجة لخصائص وظروف تلك الشركة، ويمكن تخفيض او تجنب تلك المخاطر بالاعتماد على استراتيجية التنويع، ولذلك سميت أيضا بالمخاطر التي يمكن تجنبها بالتنويع. وتتمثل هذه المخاطر فيما يلي:

- المخاطر المالية: هي إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف النواتج المرغوب في تحقيقها كما هو متوقع او عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي؛
- المخاطر التشغيلية: تعتبر مخاطر التشغيل هي المستندات في عالم إدارة المخاطر الحديثة وهي تعني الخسارة الناتجة عن الفشل في النشاط الداخلي وإجراءات الرقابة، كما تعرف بانها المخاطر التي يكون مصدرها الأخطاء البشرية او امنية او التقنية او الأنظمة المستخدمة او القصور في أي منها؛
- مخاطر الإفلاس: هي أخطر ما يمكن ان تواجهها المؤسسة بسبب احتمال اختفائها بشكل كلي او جزئي في السوق، وذلك بسبب عدم قدرتها على سداد ديونها المالية، من تم يعمل القانون على ضمان حقوق الدائنين باللجوء الى نصفية المؤسسة وبيع أصولها.

المطلب الثاني: ماهية المخاطر المالية

1- مفهوم المخاطر المالية:

تعرف المخاطر المالية على انها: إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث النواتج المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع، او عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي (بلعزوز ب.، 2009، صفحة 332).

كما تعرف أيضا بأنها: احتمال تقلب العوائد المستقبلية المتأتية من الاستثمارات كما انها درجة اللاتأكد في قابلية المنشأة في تغطية التزاماتها التشغيلية والمالية (العامري، 2007، صفحة 420).

وتعرف أيضا بأنها: ارتفاع خطر الاستغلال بسبب اللجوء الى الاستدانة، أي جلب موارد مالية في شكل ديون من شأنه ان يؤثر سلبا على مردودية المؤسسة (يوسف، 2006، صفحة 459).

كما عرفت أيضا على انها: عدم التأكد من حدوث خسائر مالية ويركز هذا التعريف على الربط بين عدم التأكد والنتائج التي قد تترتب على تحقيقه وهي الخسارة المالية (ابوبكر، 2009، صفحة 27).

وتنقسم الى نوعين هما (السيسي، 2010، صفحة 242):

- **مخاطر بحتة:** وتشمل مخاطر السيولة والائتمان والعجز عن سداد، ويمكن ان تتسبب في خسارة للمؤسسة إذا لم يتم ادارتها بكفاءة؛
- **مخاطر المضاربة:** وتقوم على أساس المراجعة المالية، ويمكن ان يترتب عنها ربح إذا كانت التوقعات سليمة او خسارة إذا لم تكن كذلك، والانواع الرئيسية لمخاطر المضاربة هي مخاطر سعر الفائدة والعملة وأسعار السوق.

2- خصائص المخاطر المالية:

يمكن قياس الخطر المالي كميا ويرتبط بالحالة التي يتصف بها المتغير المالي موضع الاهتمام ويتميز الخطر المالي بخاصيتين هما (بونوالة، 2018، صفحة 2):

- ان قيمته في المستقبل غير معلومة على وجه اليقين؛
- ان قيمته في المستقبل تنطوي على احدى النتائج المحتملة التالية:

➢ **نتيجة موجبة:** حينما تكون قيمته التي تحققت فعلا أفضل من القيمة المتوقعة او المرغوبة؛

➢ **نتيجة محايدة:** حينما تكون القيمة الفعلية مساوية للقيمة المتوقعة او المرغوبة؛

- **نتيجة سلبية:** حينما تكون القيمة الفعلية اسوء من القيمة المتوقعة او المرغوبة.

المطلب الثالث: أنواع المخاطر المالية

للمخاطر المالية أنواع عديدة تواجه المؤسسات المالية من بينها ما يلي:

1- المخاطر الائتمانية: كما تعرف بانها مخاطر الصرف المقابل فهي الخطر الأول الذي تواجهه المؤسسة وذلك لأنها مرتبطة بالنشاط الأساسي الذي تمارسه المؤسسة المتمثل في الوساطة المالية، حيث يقبل هذا النوع من الخطر مكانا خاصا لأنه يعتمد على العلاقة الولية بين المؤسسة وعملائها القائمة على أساس الثقة كما ان الفوائد المترتبة عن القروض تمثل المصدر الرئيسي لربحية المؤسسة، كما تعرف بانها المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته عند تاريخ استحقاقها (كتفي، 2015-2016).

2- **مخاطر السيولة:** تحدث مخاطر السيولة عند عجز المؤسسة عن الوفاء باحتياجات عملاء الفورية من السحب في الاجر القصير او في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجة، وهناك راي شائع بيت عدد من المصرفيين الذين يرون مخاطر السيولة تتلخص في عجز المؤسسة عن تسبيل أي أصل من اصوله وبسرعة وبدون أي خسائر في قيمته (ديب، 2012).

3- **مخاطر السوق:** وهي تلك المخاطر التي تصاحب كل المتغيرات في ظروف السوق كالتذبذبات في معدلات الفائدة، الأسعار ومعدلات الصرف (بوحفص، 2018، الصفحات 104-105).

4- **مخاطر أسعار الصرف:** يتمثل هذا النوع من المخاطرة في الخسائر التي تتكبدها المؤسسة نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف حيث تحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، او ربط قيم الأصول والخصوم بدأت العملات الأجنبية.

5- **مخاطر أسعار الفائدة:** ان خطر سعر الفائدة مرتبط مباشرة بعملية تحويل ديون او قروض قصيرة الاجل الى قروض طويلة الاجل فان المؤسسة تتعرض لانخفاض او تدهور فائدته في حالة ارتفاع سعر الفائدة، ومن ثم تخفيض الناتج المصرفي الصافي بسبب التبديل السريع للديون بسبب ضيق هوامش الفائدة على قروض الجارية وارتفاع تكلفتها المتوسطة.

6- **مخاطر التسعير:** يتعين على المصرف دراسة أسعار المنتجات المقرضة التي يتم تحميلها للعملاء في صورة أعباء وربطها بمستوى المخاطر، فكلما زادت المخاطر ارتفع العائد المتوقع من التسهيلات ويتعلق الامر بالهامش المضاف الذي يميز بين عميل واخر، لذلك يتحدد سعر الإقراض الأساسي

من خلال تكلفة الأموال التاريخية او السوقية مضاف اليها نسبة الاحتياطي وتكلفة إدارة الدين، وباجتماع لجنة إدارة أصول وخصوم الصرف بصفة دورية يتم مناقشة سعر الإقراض الأساسي (بوحفص، 2018، صفحة 105).

الفصل الثاني: مدخل إلى إدارة المخاطر المالية

المبحث الثاني: اساسيات حول إدارة المخاطر المالية

المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر المالية

1- مفهوم إدارة المخاطر المالية:

يرى **Williams Smith Young** بان إدارة المخاطر المالية تتضمن القيام بالأنشطة الخاصة بتحديد المخاطر التي تتعرض لها المنشأة، وقياسها والتعامل مع مسبباتها، والاثار المترتبة عليها، وان الغرض الرئيسي لإدارة المخاطر المالية يتمثل في تمكين المنشأة من التطور وتحقيق أهدافها بشكل أكثر فعالية وكفاءة.

ويرى **Cummins J.D** ان مفهوم إدارة المخاطر المالية يشير الى تلك القرارات التي تستهدف تغير شكل العلاقة الخاصة بالعائد والخطر المرتبطين بالتدفقات النقدية المستقبلية.

ويعرف **Temmy** إدارة المخاطر المالية على انها استخدام أساليب التحليل المالي وكذلك الأدوات المالية المختلفة من اجل السيطرة على مخاطر معينة وتدنية اثارها غير المرغوبة على المنشأة، ويرى انه يمكن تسمية هذه العملية إدارة الخسائر المحتملة.

ويؤكد **Stewart** ان إدارة المخاطر المالية لا تعني التخلص منه، لان التخلص من الخطر يعني التخلص من العائد المتوقع اما إدارة المخاطر المالية، فإنها تعني استخدام الأدوات المناسبة لتدنية الخسائر المحتملة، وهي تستهدف تعظيم القيمة السوقية للعوائد المتوقعة في ضوء درجة المخاطر التي يمكن تحملها، او المصاحبة لهذه العوائد المتوقعة.

وبمراجعة المفاهيم والتعريفات السابقة، نستخلص ان مصطلح إدارة المخاطر المالية: "يتضمن كل الأنشطة التي تحاول تغيير شكل العلاقة بين العائد المتوقع ودرجة المخاطر المرتبطة بتحقيق هذا العائد المتوقع، وذلك بهدف تعظيم قيمة الأصل الذي يتولد عنه هذا العائد (قاشي، 2013).

2- أهمية إدارة المخاطر المالية:

تتمثل أهمية إدارة المخاطر المالية فيما يلي (المملوك، 2014، الصفحات 71-72):

- تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية المصرف؛
- المساعدة في تشكيل رؤية واضحة يتم بناء عليها تشكل خطة وسياسة العمل واتخاذ قرارات التسعير ؛
- تنمية وتطوير ميزة تنافسية للمصرف عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية.

المطلب الثاني: اهداف إدارة المخاطر المالية

من خلال الدور الهام والاساسي الذي تلعبه إدارة المخاطر في التقليل والحد من حجم المخاطر والعمل على تنفيذ الاستراتيجية المخطط لها يتبين لنا الهدف الذي تسعى لتحقيقه إدارة المخاطر، وإذا رجعنا الى تعريفات إدارة المخاطر التي تناولناها سابقا نلاحظ ان هناك هدفين هما:

- تقليل الاثار السلبية للمخاطر؛
- التقليل من تكلفة القيام بذلك.

ان هذين الهدفين يخدمان اهداف أخرى يمكن إيجازها فيما يلي:

- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح كل الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة؛
- احكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة والاعمال التي ترتبط بأصول المؤسسة فالقروض والسندات والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار؛
- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعي جميع مستوياتها؛
- العمل على الحد من الخسائر وتقليلها الى أدني حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية؛
- حماية صورة المنشأة بتوفير الثقة لدى المساهمين والمستثمرين وكل الأطراف الأخرى وذلك عن طريق حماية قدراتها الدائمة على توليد الأرباح رغبة اية خسائر عارضة قد تؤدي الى تقلص الأرباح او عدم تحقيقها (بلعزوز و.، 2013، الصفحات 68-69)؛
- حماية المتعاملين او الزبائن، فالدائنون سوف يزيد اطمئنانهم الى إمكانية الشركة في سداد ديونها، والعملاء يستفيدون من استقرار أسعار منتجاتها؛
- تحقيق استقرار في التدفقات النقدية وعدم تقبلها وهذا يعطي ميزة الشركة او البنك عن منافسيها اذ يجنبها مفاجأة تقلب العوائد ويقلل من احتمال اخفاقها (ابوشهد، 2013، صفحة 211).

المطلب الثالث: خطوات إدارة المخاطر المالية

ان إدارة المخاطر المالية عملية ديناميكية، يتم فيها اتخاذ كافة الخطوات المناسبة للتعرف على المخاطر المؤثرة على الاهداف المنشودة والتعامل معها، ومن خلال هذا المطلب سنعرض اهم خطوات إدارة المخاطر المالية:

أولا: مرحلة اكتشاف الخطر

وتنقسم هذه المرحلة الى ثلاث خطوات هي:

1- **تحديد الأهداف:** ان اول خطوة في كيفية إدارة الخطر هي تحديد الأهداف وتحديد احتياجات المؤسسة من برامج ادار الخطر، حيث تحتاج المؤسسة الى خطة معينة للحصول على اقصى منفعة ممكنة منها من جراء نفقات برنامج إدارة الخطر، وتعتبر هذه الخطوة وسيلة لتقييم الأداء في ...، حيث تهدف إدارة الخطر الى الحصول على اقصى عائد ممكن مقابل النفقات التي تتكبدها لتنفيذ البرنامج الذي وضعته ومراجعة هذا البرنامج في ضوء الأهداف المحددة مسبقا (ابوبكر، 2009، الصفحات 56-57).

2- **تشخيص الخطر (اكتشاف وتحديد الاخطار):** ويتضمن معرفة وتحديد ماهية المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها المؤسسة، وأكثر الجوانب تعرضها لها، اذ يجب من اجل تشخيص المخاطر والاخذ بعين الاعتبار الأصل المعني بهذه المخاطر او العملية المعنية به (أنشطة الإنتاج، التخزين، التسويق، الشراء والبيع) ومن الأفضل ان تنتهي عملية تشخيص المخاطر في المؤسسة بإعداد قائمة مفصلة عن المخاطر التي يمكن ان تسمى بنشاط المؤسسة (قيرة، 2007، صفحة 32). ويتم تحديد هذه المخاطر مثلا عن طريق استخدام أساليب تحصيل النظم، والاعتماد على القوائم المالية والحسابات.... الخ.

3- **تقييم الاخطار وتصنيفها:** بعد التعرف على المخاطر المحتملة يجب ان تجرأ عملية تقييم لها من حيث شدتها في احداث الخسائر واحتمالية حدوثها، أحيانا يكون من السهل قياس هذه الكميات وأحيانا أخرى يتعذر قياسها وصعوبة تقييم المخاطر تكمن في تحديد معدل حدوثها (المنصور، 2009، الصفحات 16-18).

حيث يتوجب على القائمين على تصميم برامج إدارة الاخطار ضرورة التمييز بين الاخطار المختلفة التي تتعرض لها المؤسسة من حيث الأهمية ودرجة الخطورة والمتمثلة في ثلاثة أنواع وهي الاخطار الجسيمة، الاخطار المتوسطة والاخطار الصغيرة.

ثانيا: مرحلة تحديد أساليب إدارة الخطر

في هذه المرحلة يتم دراسة وتحليل السياسات والأساليب المختلفة لإدارة الاخطار واختيارها تم تنفيذ القرار المختار:

1- دراسة وتحليل السياسات والأساليب المختلفة لإدارة الاخطار بعد ان يتم تحديد الاخطار وتشخيصها واكتشافها تم تقييم وقياس هذه الاخطار تأتي مرحلة تحليل السياسات والوسائل المناسبة لمواجهة الخطر، حيث يقوم مدير إدارة الاخطار بالدراسة والمفاضلة بين الطرق المختلفة لإدارة الاخطار بهدف اختيار الطريقة المناسبة لتغطية الاخطار التي تتعرض لها المؤسسة ومن الطرق المتاحة امام مدير الخطر لمواجهة الاخطار والخسائر ما يلي:

- تجنب الاخطار؛
- الاحتفاظ بالخطر؛
- نقل الخطر الى شركات التأمين او الى جهات او هيئات أخرى؛
- تخفيض الخطر.

2- اختيار السياسات او الأسلوب المناسب لمواجهة الخطر:

بعد ان يتم تحليل وتصنيف وتقييم الاخطار التي تتعرض لها المؤسسة دراسة وتحليل الطرق والأساليب المختلفة لتعامل مع هذه الاخطار، وتأتي مرحلة اختيار انسب وسيلة لإدارة هذه الاخطار وكيفية التعامل مع الخطر، ويتم ذلك في ضوء تقييم وقياس الاخطار من خلال محورين أساسيين هما: معدل تكرار الخطر او الخسارة وشدة الخسارة الناتجة عن تحقيق الخطر (المسلم، 2015، صفحة 61).

وتعد هذه المرحلة بمثابة اتخاذ قرار، حيث يجب على مدير الخطر اتخاذ القرار بشأن انسب الطرق المتاحة في التعامل مع كل خطر على حدة، ولاتخاذ قرار اختيار أسلوب معين لمواجهة الخطر فان مدير الخطر يأخذ بعين الاعتبار احتمال وقوع خسارة، حجم الخسارة المادية المحتملة، العوامل المساعدة للخطر، الموارد المتاحة لمواجهة الخسائر ان تحققت ثم بعد ذلك يتم تقييم المزايا وتكاليف لكل أسلوب من أساليب مواجهة الخطر.

3- تنفيذ القرار المختار:

بعد دراسة الطرق المختلفة لإدارة الاخطار واختيار الطريقة المناسبة التي يستقر عليها مدير إدارة الخطر، فانه يتم بعد ذلك تنفيذ القرار المتخذ، فاذا استقر الرأي على اختيار وسائل التحكم في الخطر (وسائل الوقاية والمنع) فانه يجب التخطيط والتصميم لبرامج الوقاية والحد من وقوع الخطر وتنفيذها بدرجة عالية من الدقة، اما إذا استقر الرأب على نقل الخطر الى شركة التأمين فانه يجب دراسة جميع الظروف المحيطة بالمؤمن، واختيار شركة التأمين المناسبة بما يكفل الحصول على أفضل تغطية ممكنة بأقل تكلفة ممكنة (ابوبكر، 2009، صفحة 53).

ثالثا: مراجعة وتقييم برنامج إدارة الخطر:

يحتاج برنامج إدارة الاخطار الى المراجعة والتقييم الدوري نتيجة لاحتمال ظهور اخطار جديدة والرغبة في التغطية والكشف عن الأخطاء المحتملة في إدارة المخاطر في وقت مبكر ومعالجتها، لهذا من المهم ان تكون عملية إدارة المخاطر مستمرة حيث تساعد هذه الأخيرة في صناعة مديرين متمكنين في إدارة المخاطر وذوي خبرة وقدرة على تصحيح الأخطاء وتفادي المخاطر قبل حدوثها.

المبحث الثالث: آليات إدارة المخاطر المالية وعلاقتها بالرقابة الداخلية

المطلب الأول: قواعد إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية

هناك ثلاث قواعد أساسية لإدارة المخاطر المالية

أولا: لا تخاطر بأكثر مما يمكن ان تتحمله من خسائر

فمثلا قرار مدير الخطر الاحتفاظ بالخطر "أي افتراض وقوع الخطر وتحمل نتائجه" وعدم تحويله الى جهة أخرى أقدر منه على تحمل الخطر فان هذا الأسلوب حسب هذه القاعدة غير مناسب إذا كانت اقصى خسارة مادية محتملة تفوق قدرة المشروع الامر الذي قد يؤدي الى افلاس المشروع (شقيري، 2006، الصفحات 49-50).

ومن جهة أخرى تعتبر هذه القاعدة اهم قاعدة لإدارة المخاطر، وتقيد هذه القاعدة في تحديد حجم الخسارة الممكن تحملها، وتشجع على نقل المخاطر إذا زادت عن حجم معين، كما تفيد أيضا في تحديد الطرق التي يمكن اللجوء اليها في الوقت المناسب (طبيب، 2017، صفحة 32).

ثانيا: ان تراعي الأخطار الشادة

على مدير الخطر ان يأخذ الاخطار الشادة بالاعتبار بالرغم من أهمية عنصر "احتمال وقوع الخسارة" عند اتخاد القرار من جانب مدير الخطر، الا ان هناك بعض الاخطار التي تحققت تؤدي الى خسارة جسيمة رغم صغر احتمال وقوعها، فمثلا اذا كان احتمال وقوع حادث معين هو واحد بالمليون فيمكن الاحتفاظ بالخطر في هذه الحالة اذا كانت الخسارة المادية المحتملة الناتجة عن وقوعه ضئيلة، اما اذا كانت الخسائر المادية المحتملة الناتجة عن وقوعه جسيمة فيجب على مدير الخطر آنذاك تحويل الخطر الى جهة أخرى اقدر على مواجهته مثل التأمين وأسلوب منع الخسارة (شقيري، 2006، صفحة 50).

ولذلك فان الغرض من هذه القاعدة هو عدم اهمال المخاطر التي يكون احتمال وقوعها ضئيل جدا لأنها إذا وقعت تحت اضرار جسيمة بالمؤسسة، وعلى هذا من اجل تحديد الطريقة المثلى لإدارة المخاطر المالية من الضروري على مدير الخطر معرفة احتمال تحقق الخطر واقصى خسارة محتملة وأخذ ذلك بالحسبان.

ثالثا: لا تخاطر بالكثير من اجل القليل (طبيب، 2017، صفحة 32)

وفق هذه القاعدة يتوجب عدم المخاطرة بإمكانية تحمل خسارة مالية نتيجة مخاطر يحتمل تحققها مقابل توفير تكاليف نقل المخاطر، لذلك فان هذه القاعدة تسير في اتجاهين:

الاتجاه الأول: عدم الاحتفاظ بالمخاطر عندما تكون الخسارة المالية المتوقعة كبيرة مقارنة بتكلفة نقل الخطر.

الاتجاه الثاني: يجب الاحتفاظ بالمخاطر عندما تكون الخسارة المالية المتوقعة صغيرة مقارنة بتكلفة نقل المخاطر.

المطلب الثاني: أدوات إدارة المخاطر المالية

هناك ثلاثة أدوات لإدارة المخاطر المالية هي (معتوق، 2016، الصفحات 179-182-195):

- **تخفيض المخاطر:**

وذلك بالتخلص من مصدر المخاطر بالبيع، فإحلال جزء من الأصول ذات المخاطر المرتفعة مثل الأسهم العادية في ظروف معينة بأصول مخاطرة او خالية من المخاطر، مثل السندات الحكومية او اذن الخزينة، وهو خير مثال على تلك الأداة، والتعامل في السوق الحاضر او أسواق المشتقات، بيع أصل في أحد الأسواق وشراءه من سوق آخر مثال مقبول أيضا.

- **التغطية:**

هي أسلوب لحماية قيمة أصل معين، يمالكه المستثمر الى ان تتم تصفيته، وتوجد صورتين للتغطية:

الصورة الأولى: تتمثل في ان المستثمر الذي يرغب في شرائه أصل مالي معين، ولا يملك الموارد المالية اللازمة وان كانت تتاح في المستقبل، حيث يخشى ان يرتفع سعر الأصل إذا ما انتظر حتى تتوفر له تلك الموارد، يمكنه ابرام عقد مشتقات يضمن له التعاقد على الأصل من الان بسعر متفق عليه، على ان يتم تنفيذ الفعلي عندما تتوفر له الأموال المطلوبة.

الصوة الثاني: تكون في الحالة التي يمتلك فيها المستثمر أصلا ماليا معينا، ويخطط ببيعه في تاريخ لاحق، في الوقت الذي يخشى فيه انخفاض سعره عندما يحين ذلك الوقت، لذلك يمكنه ابرام عقد على أحد المشتقات لبيع الأصل مستقبلا بسعر يتفق عليه عند ابرام العقد.

مخطط التغطية يستخدم للدلالة على تحيد المخاطر وتقليصها، وهناك من يفرق بين التغطية والتأمين بأن التغطية هي تقليص الخسارة من خلال التنازل عن إمكانية الربح، اما التأمين فهو دفع ثمن لتجنب الخسارة مع الاحتفاظ بإمكانية الربح.

- **التنوع:**

يقصد بالتنوع التعدد في محفظة الاستثمار فيما بين استثمارات قصيرة الاجل واستثمارات طويلة الاجل في أصول مالية متنوعة والمؤسسات متعددة في قطاعات اقتصادية مختلفة محليا او دوليا، لتخفيض حجم المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها المحفظة، بعد تعدد الأهداف الاستثمارية دافعا جوهريا للتنويع، اذ يحقق التنويع مزايا يصعب تحقيقها في حالة الاستثمار الفردي مثل: تدنية المخاطر الى اقل حد ممكن، الحصول على عائد جاري، الحصول على عائد دخل ثابت، النمو الرأس مالي والحفاظ على أصل راس مال المستثمر.

بإضافة الى التأمين ضد المخاطر وإدارة التوازن بين الأصول والخصوم كما يلي (قوتال، 2020، الصفحات 19-20):

- **التأمين ضد المخاطر:**

يعرف التأمين بأنه عقد ملزم لطرفين حيث يلزم المؤمن له او المستأمن بدفع قسط التأمين ويلزم المؤمن بدفع العوض او مبلغ التأمين في حال وقوع الخطر المأمن ضده، والمخاطر التي يمكن التأمين ضدها لابد من توافرها على سمات معينة من أهمها:

- ان تكون المخاطر من النوع الذي يتعرض له عدد كبير من المؤسسات والافراد؛
- ان احتمال تعرض المؤسسات كلها لتلك المخاطر في توقيت واحد هي مسألة بعيدة الاحتمال، أي ان الارتباط بين تعرض تلك المؤسسات لهذا النوع من المخاطر هو ارتباط ضعيف؛

يضاف الى ذلك ان احتمالات وقوع تلك المخاطر يمكن تقديرها بدرجة عالية من الدقة، كما ان المخاطر التي يمكن التأمين ضدها هي مخاطر غير منتظمة، ولا تتعرض لها كافة المؤسسات المؤمن عليها في الوقت نفسه، ومن ثم فان أقساط التأمينات التي يحصل عليها المؤمن، إضافة الى العائد المتولد عن استثمار تلك الأقساط، يجب ان تكون كافية لدفع التعويض للمؤسسة التي تعرضت في لحظة معينة لنوع المخاطر المؤمن ضدها.

ومن الأمثلة على ذلك قيام المستثمر الذي يمتلك أسهم منشأة معينة بإبرام عقد اختيار بيع عليها، فاذا ما انخفضت الأسعار في السوق الحاضر، حقق له عقد الاختيار الحماية المنشودة، اما اذا ارتفعت الأسعار في السوق واصبح تنفيذ العقد في غير صالحه، حينئذ سوف يخسر قيمة المكافأة ومكافأة هنا هي ثمن التأمين.

- **إدارة التوازن بين الأصول والخصوم:**

وهدفها تقليل فرصة تعرض المؤسسة الى مخاطر السعر، مع تحقيق العائد المستهدف، والاساس الذي يقوم عليه هذا الأسلوب هو إيجاد التوازن من خلال تشكيلة ملائمة من الأصول والخصوم المالية، التي تتضمنها الميزانية من حيث تواريخ الاستحقاق، وقيمة كل منها عند كل تاريخ.

ومن اهم المؤسسات التي تتبع هذا الأسلوب في إدارة المخاطر: البنك التجاري، شركات التأمين، صناديق التأمين، صناديق المعاشات.

المطلب الثالث: العلاقة بين الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المالية

الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المالية تتشابكان بشكل وثيق في الشركات والمؤسسات المالية، حيث تقوم الرقابة الداخلية بتحديد وتقييم المخاطر المالية وتوفير الاطار اللازم لضمان مطابقة العمليات المالية للمعايير والسياسات المحددة، ومن جانبها تقوم إدارة المخاطر المالية بتحليل وتقييم المخاطر واتخاذ القرارات الاستراتيجية للتعامل معها، وهنا يلعب دور الرقابة الداخلية دورا مهما في مراقبة وتقييم تنفيذ هذه القرارات وفقا للسياسات والإجراءات المحددة، الرقابة الداخلية تساعد في تحديد المخاطر المالية من خلال تقييم العمليات والأنشطة المالية، وتطبيق الإجراءات الرقابة اللازمة للحد من هذه المخاطر، بمجرد تحديد المخاطر، تعمل إدارة المخاطر المالية على تقدير حجمها وتأثيرها على الشركة وتطوير استراتيجيات لإدارتها بشكل فعال، وفي هذا السياق تقوم الرقابة الداخلية بمراقبة تنفيذ هذه الاستراتيجيات وضمان انها تتم بالطريقة المناسبة وفقا للسياسات والتشريعات المحددة هذا التفاعل المستمر بين الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المالية يساعد على تعزيز الشفافية والمساءلة وتحديد اهداف الشركة بشكل افضل. (mustafa mohd hanefah, 2024)

1- **تحديد المخاطر وتقييمها:** يتعاون محللو الرقابة الداخلية مع إدارة المخاطر لتحديد وتقييم المخاطر المالية المحتملة التي قد تؤثر على أداء الشركة، يشمل ذلك تحليل العمليات والأنظمة المالية لتحديد النقاط الضعيفة التي يمكن ان تؤدي الى مخاطر.
2- **تطوير سياسات وإجراءات:** يقوم فريق الرقابة الداخلية بتطوير سياسات وإجراءات لمعالجة وتقليل المخاطر المالية المحددة بالتنسيق مع إدارة المخاطر، تتضمن هذه السياسات والإجراءات الارشادات حول كيفية التعامل والمخاطر المالية بشكل فعال وفي إطار محدد.

3- **مراقبة التنفيذ:** يقوم فريق الرقابة الداخلية بمراقبة تنفيذ السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر المالية، وذلك للتأكد من انها تطبق بشكل صحيح وفعال داخل الشركة.

4- **تقديم التقارير والتقييمات:** يساهم فريق الرقابة الداخلية في تقديم تقارير دورية حول حالة إدارة المخاطر المالية الى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، كما يقومون تقييمات مستقلة لفعالية إجراءات إدارة المخاطر وتقديم توصيات لتحسينها إذا لزم الامر بشكل عام تعتبر الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المالية جزءا حيويا من عمليات الشركة، حيث يعملان سويا لضمان استمرارية الاعمال وتحقيق الأهداف المالية والاستراتيجية بشكل فعال ومستدام. (mustafa mohd hanefah, 2024)

الفصل الثاني: مدخل إلى إدارة المخاطر المالية

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تبين ان إدارة المخاطر أصبحت تعد من الإدارات ذات الأهمية الكبرى في المشروع الاقتصادي باعتبارها الأداة الوحيدة التي تكفل عنصر البقاء والتطور المتواصل والمستمر للمؤسسة، حيث إدارة المخاطر المالية هي عملية تحديد وتقييم ومعالجة المخاطر التي قد تؤثر على الأهداف المالية للشركة او المؤسسة وتشمل هذه العملية تحليل الأسواق المالية وتحديد الاخطار المحتملة، وتطوير استراتيجيات للتعامل مع هذه المخاطر.

الفصل الثالث: دراسة استطلاعية لعينة من المؤسسات الاقتصادية لولاية ميلة

الفصل الثالث

تمهيد:

ان الجزء النظري في البحوث يهدف الى تقرير الخلفية المعرفية للباحث حول موضوع الدراسة قصد الإحاطة بمختلف جوانبه، ولكن الجزء النظري للدراسة لا يعطي حقيقة ولا يعتبر تعميم لكل الظواهر من نفس النوع، لذا يجب ان تكون هناك دراسة ميدانية على أرض الواقع، وعليه سنتطرق في هذه الفصل إلى الجانب التطبيقي لهذه الدراسة لإسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع من خلال القيام بدراسة استبيانية من خلال استخدام برنامج spss، وسنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار التطبيقي للدراسة الميدانية من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة**
- **المبحث الثاني: تحليل الاستبيان واختباره**
- **المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات**

الفصل الثالث

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى ابراز دور الرقابة الداخلية إدارة المخاطر المالية للمؤسسات الاقتصادية التي طبقت على عينة للدراسة ولذا سنستعرض من خلال هذا المبحث أهم الخطوات والإجراءات التي تم الاعتماد عليها من خلال توضيح منهجية الدراسة، مجتمع الدراسة وعينة الدراسة ومختلف الأدوات الإحصائية المستعملة.

المطلب الأول: منهجية الدراسة

تعتبر منهجية الدراسة واجراءاتها محورا رئيسيا يتم من خلاله انجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقتها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراءات التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء موضوع الدراسة، وقد تم استخدام منهج دراسة الحالة لدراسة دور الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المالية، وهذا بغرض الخروج بنتائج تزيد من المستوى المعرفي للموضوع.

أولا: مجتمع الدراسة:

يشتمل مجتمع الدراسة في المؤسسات الاقتصادية الموجودة على مستوى ولاية ميلة.

ثانيا: عينة الدراسة وخصائصها:

بناء على ما سبق تم استهداف عينة عن محاسبي المؤسسات الاقتصادية وهذا لمعرفة دور الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المالية، ويمثل الجدول التالي عدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة.

جدول 2-1: يمثل عدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة

الاستبانة	التوزيع التكراري	النسبة
الاستبانات المسترجعة	40	%66
الاستبانات غير المسترجعة	20	%33
الاستبانات الكلية	60	%100

بغرض إكمال ما تم التطرق إليه في الجانب النظري والإلمام بجوانب الموضوع من الناحية العملية تم الاستعانة بالاستبانة كأداة من أدوات جمع البيانات وهذا لأهمية هذه الأخيرة كونها تعتبر أداة منظمة لجمع بيانات الدراسة من خلال صياغة نموذج الأسئلة الموجهة لأفراد عينة الدراسة.

المطلب الثاني: مصادر وأساليب جمع المعلومات

أولا: المصادر

يتم الاعتماد على البيانات الأولية والثانوية في جمع البيانات والمعلومات وذلك كما يلي:

البيانات الأولية: وهي البيانات التي يتم الحصول عليها من مجموعة من مؤسسات اقتصادية لولاية ميلة.

وكذا من خلال تصميم استبانة وتوزيعها على عينة من مجتمع الدراسة، ومن تم تعريفها وتحليلها باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS V19.

وذلك بالاعتماد على الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلى دلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع البحث.

البيانات الثانوية: يتم الحصول عليها من خلال الاطلاع على الكتب والأبحاث المتعلقة بأثر الرقابة الداخلية في التحكم في المخاطر المالية.

ثانيا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

للإجابة على أسئلة البحث واختبار صحة الفرضيات، تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS V19 من خلال الاعتماد على:

- الأساليب الإحصائية المالية وجداول التوزيعات التكرارية والنسبة المئوية لتمثل: الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة؛
- المتوسطات الحسابية، وذلك لحساب القيمة التي يعطيها أفراد العينة لكل عبارة من عبارات المحاور والمتوسط الحسابي العام لكل محور.

الفصل الثالث

المطلب الثالث: خصائص أفراد عينة الدراسة

جدول 2-2: يمثل خصائص أفراد العينة

المتغير	الفئات والسمات	العدد	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	20	%50
	أنثى	20	%50
العمر	أقل من 30 سنة	14	%35
	من 30 سنة الى 40 سنة	18	%45
	أكثر من 40 سنة	8	%20
المستوى الدراسي	أقل من ليسانس	10	%25
	ليسانس	9	%22.5
	ماستر	11	%27.5
	دراسات عليا	10	%25
الوظيفة	مسير مالي	5	%12.5
	مدقق داخلي	10	%25
	محاسب	5	%12.5
	مدير مؤسسة	20	%50
الأقدمية	أقل من 5 سنوات	2	%5
	من 05 الى 10 سنوات	16	%40
	من 10 سنوات الى 15 سنة	14	%35
	أكثر من 15 سنة	8	%20

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الذكور تساو%%ي نسبة الاناث حيث تمثل نسبتهم 50%، وأن الفئة العمرية التي تتراوح بين 30 و40 سنة فهي أكثر فئة متواجدة وسط المحاسبية والمدققين نسبة 45%، أما بالنسبة للمستوى الدراسي فنجد أن الماستر تأخذ أكبر نسبة هي 27.5%، أما الوظيفة فنجد مدير المؤسسة يأخذ أكبر نسبة تتمثل في 50%، أما بالنسبة للأقدمية فنجد أن الفترة ما بين 5 الى 10 سنوات تأخذ أكبر نسبة وهي 40%.

- حسب متغير الجنس: نلاحظ حسب هذا المتغير أن النسبة كانت متساوية وهذا ما يوضحه الرسم البياني التالي:

الشكل 3: دائرة نسبية تمثل متغير الجنس

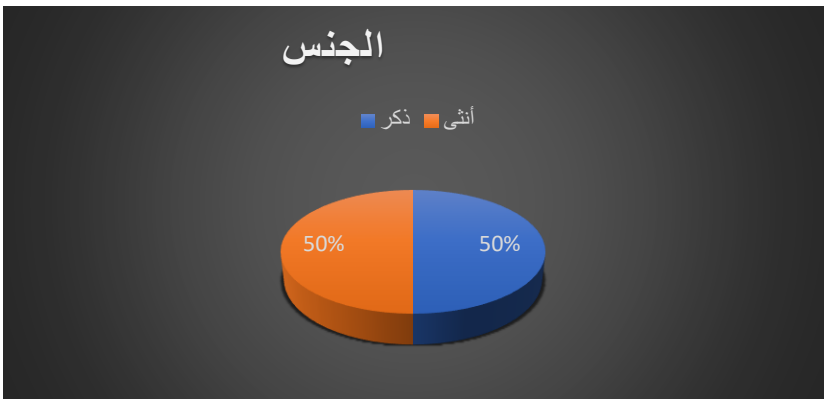

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج Excel

يتضح من الرسم البياني أن أفراد عينة الذكور تساوي أفراد عينة الإناث.

- **حسب متغير الفئة العمرية:** نلاحظ حسب هذه المتغيرات أن الفئة العمرية الأكبر تتراوح ما بين 40 سنة، وهذا ما يوضحه التمثيل البياني التالي.

الشكل 4: أعمدة بيانية تمثل متغير الفئة العمرية

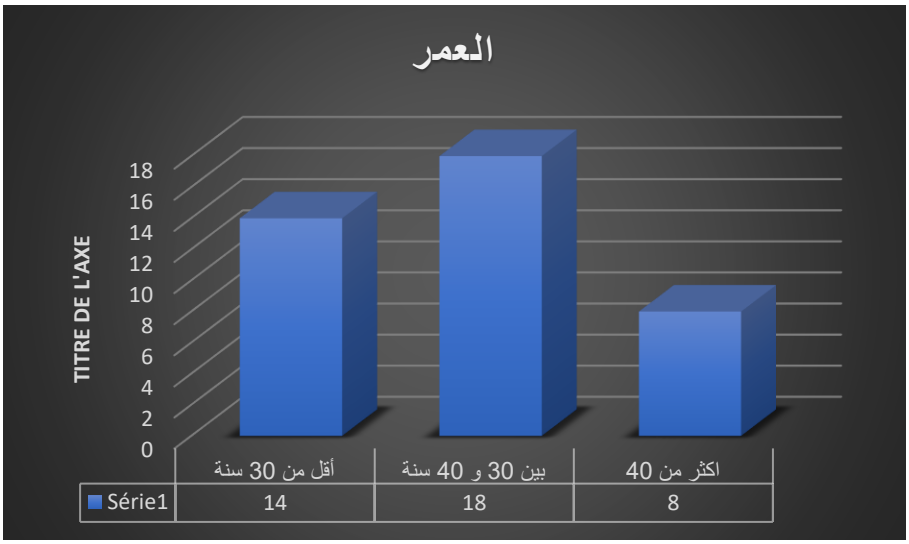

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج Excel

نلاحظ توزيع أفراد عينة الدراسة على الفئات الثلاثة حيث كانت النسبة في الفئة الأولى [أقل من 30 سنة] بنسبة 35%.

ثم الفئة الثانية [من 30 الى 40 سنة] بنسبة 45% وهي أكبر نسبة، ثم الفئة الثالثة [أكثر من 40 سنة] بنسبة 20%، وكل هذه الأرقام تشير إلى معظم العاملين القادرين على العمل مما تعكس على إمكانية التطور المهني والتكويني لهذه العينة مستقبلا.

- **حسب متغير المستوى الدراسي:**

الشكل 5: أعمدة بيانية تمثل متغير المستوى الدراسي

من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel

يتضح من الشكل أعلاه أن أغلبية أفراد العينة حاصلين على شهادة الماستر اذ بلغ عددهم 11 فردا بنسبة 27%، تليهم 10 أفراد حاصلين على أقل من ليسانس ودراسات عليا بنسبة 25%، و9أفراد حاصلين على ليسانس بنسبة 22.5%، والشكل يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي.

- **حسب متغير الوظيفة**

الشكل 6: أعمدة بيانية تمثل متغير الوظيفة

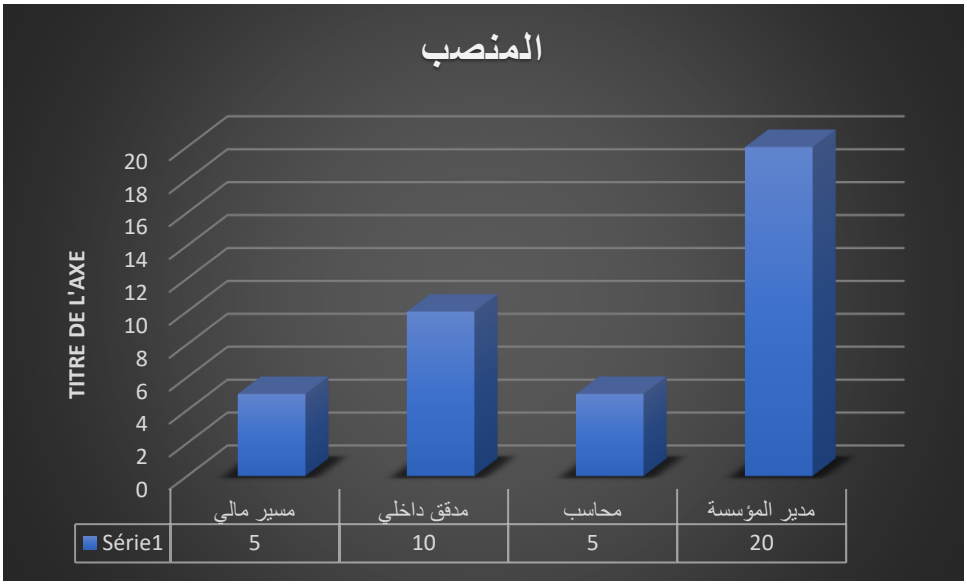

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel

بالنسبة لنا من خلال الجدول والشكل السابقين ان توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة يغلب عليها مدير مؤسسة وذلك بنسبة 50%، تليها وظيفة مدقق داخلي بنسبة 25%، ثم تليها وظيفة مسير مالي ومحاسبي بنسبة 12.5%

حسب متغير الأقدمية:

الشكل 7: أعمدة بيانية تمثل متغير الأقدمية

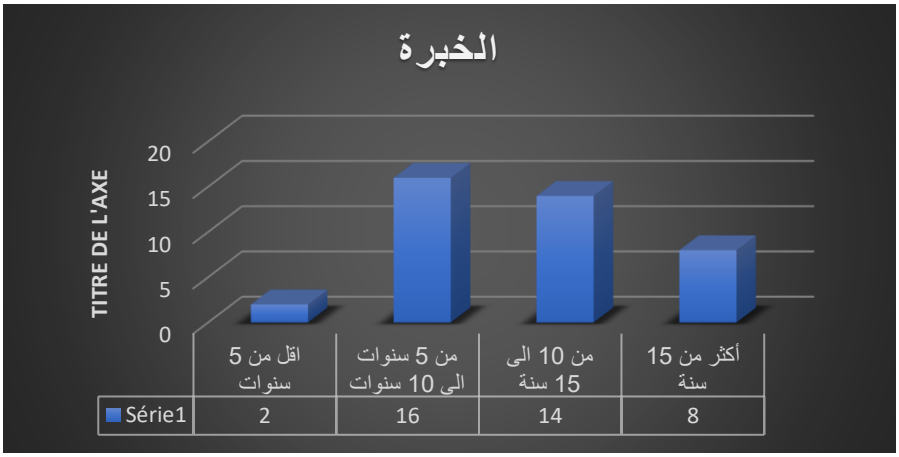

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أفراد العينة الذين لديهم من 05 الى 10 سنوات عدد أفرادهم 16 فرد بنسبة 40%، ثم تليها أفراد العينة الذين لديهم خبرة من 10 الى 15 سنة عدد أفرادهم 14 فرد بنسبة 35%، ثم تليهم أفراد عينة الذين لديهم الخبرة أكثر من 15 سنة عدد أفرادهم هـ أفراد بنسبة 20% ثم تليها أقل من 05 سنوات عدد أفرادهم 2 فرد بنسبة 5%.

الفصل الثالث

المبحث الثاني: تحليل الاستبيان ومحاوره

المطلب الأول: أقسام الاستبيان

قد تم تقسيمه إلى قسمين، قسم خاص بالمعلومات الشخصية والوظيفة المتعلقة بأفراد العينة، أما القسم الثاني يحتوي على محاور الدراسة ويتكون من محورين هما:

المحور الأول: خاص بالرقابة الداخلية ويتكون من خمسة أبعاد هي:

- **البعد الأول:** البيئة الرقابية يتكون من 04 فقرات؛
- **البعد الثاني:** تقييم المخاطر يتكون من 04 فقرات؛
- **البعد الثالث:** الأنشطة الرقابية يتكون من 04 فقرات؛
- **البعد الرابع:** المعلومات والاتصال يتكون من 03 فقرات؛
- **البعد الخامس:** مراقبة النظام ويتكون من 03 فقرات.

المحور الثاني: خاص بإدارة مخاطر المالية ويتكون من 09 فقرات، وقد تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي حسب الجدول التالي:

جدول 2-3: يمثل مقياس ليكارت الخماسي

الدرجة	01	02	03	04	05
الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات الاستبانة

قد تم اختيار الدرجة 1 للإجابة غير موافق بشدة وهو يتناسب مع هذه الاستبانة وهي أفضل وتعطي نتائج أدق، ولتحديد طول خلايا لكارت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) تم حساب المدى (5-1=4) تم تقسيمه على عدد الخلايا (4/5=0.8)، ثم تضاف هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي الواحد الصحيح وذلك من أجل تحديد مجال الخلية وهذا مع جميع الخلايا الأخرى.

المطلب الثاني: اختبار الثبات والصدق

من خلال:

الصدق الظاهري: حيث قمنا بعرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة بغرض تحكيمه وإعطاء ملاحظاتهم وأراءهم حول عباراته ومن ثم اجراء التصحيحات المطلوبة على ضوء ارشاداتهم.

صدق المحك: القيام بقياس صدق وثبات أداة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ، وأيضا قوة الارتباط بين درجات كل فقرة من فقرات الاستبيان، ويعني معامل الصدق، ويقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياس، وأما الثبات يعني استقرار المقياس وعدم التناقض مع نفسه أي أن المقياس يعطي نفس النتيجة إذا أعيد تطبيقه، والجدول التالي يوضح معامل ألفا كرونباخ لكل المحاور والمجالات.

جدول 2-4: نتائج اختبار صدق وثبات الاستمارة

	المحاور والأبعاد	عدد الفقرات	معامل الصدق والثبات
01	الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المالية	34	0.856

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن كل النسب بالنسبة لكل المحاور والأبعاد وفقرات الاستبيان كانت أكبر بكثير من النسبة 60%، وهذه النسبة تعتبر مقبولة احصائيا مما يدل على فقرات الاستبيان لها معدلات ثبات عالية.

المطلب الثالث: اختبار التوزيع الطبيعي

يتم استخدام اختبار كولومجروف-سمرنوف (k.s) kolomrov-smirnof لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول 2-5: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

	الأبعاد	القيمة الاحتمالية
1	البيئة الرقابية	0.571
2	تقييم المخاطر	0.452
3	الأنشطة الرقابية	0.504
4	المعلومات والاتصال	0.694
5	مراقبة النظام	0.630
6	المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة	1

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS

واضح من النتائج الموضحة في الجدول أن القيمة الاحتمالية sig لجميع محاور الدراسة كانت أكبر من مستوى الدلالة 0.023 وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المجالات يتبع التوزيع الطبيعي حيث يتم استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة.

الفصل الثالث

المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات

سنقوم في هذا المبحث باستعراض أهم النتائج التي توصلت اليها دراستنا مع تحليل هذه النتائج ومناقشتها

المطلب الأول: تحليل وتفسير عبارات محور الرقابة الداخلية

سنتناول التحليل الاحصائي لنتائج إجابات أفراد عينة الدراسة باستخدام كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الأثر لكل عبارة كما يلي:

أولا: تحليل فقرات البعد الأول المتعلقة بالبيئة الرقابية:

جدول 2-6: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واتجاه العبارة للبيئة الرقابية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	اتجاه العبارة
1	يوجد هيكل تنظيمي ملائم في المؤسسة يضمن المعلومات بالشكل الصحيح	3.88	0.911	2	موافق
2	تصدم المصلحة المسؤولة عن الرقابة الداخلية تقييمات دورية لنظام الرقابة الداخلية	3.80	1.114	3	موافق
3	هناك اهتمام من الإدارة بنظام المعلومات الموجودة في المؤسسة	4.58	0.636	1	موافق بشدة
4	تراعي المؤسسة عند تكوين بيئة الرقابة الهيكل التنظيمي لها	2.75	1.316	4	محايد
	مجموع	3.7525	0.99425		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يشير الجدول السابق الى إجابات العينة في العبارات المتعلقة بالبيئة الرقابية وجاء ترتيبها كما يلي:

المرتبة الأولى: العبارة رقم 03

هناك اهتمام من الإدارة بنظام المعلومات الموجودة في المؤسسة بمتوسط حسابي قدره 4.58 وهو أغلى متوسط حسابي العام والانحراف المعياري 0.636 مما يدل على أن هناك اهتمام من الإدارة بنظام المعلومات الموجودة في المؤسسة.

المرتبة الثانية العبارة رقم 01:

يوجد هيكل تنظيمي ملائم في المؤسسة يشمن المعلومات بالشكل الصحيح بمتوسط حسابي 3.88 وانحراف معياري 0.911 مما يدل على توافق أفراد العينة حول هذه العبارة.

المرتبة الثالثة العبارة رقم 02:

تقدم المصلحة المسؤولة عن الرقابة الداخلية تقييمات دورية لنظام الرقابة الداخلية بمتوسط حسابي 3.80 وانحراف معياري قدره 1.114مما يدل على أن تقدم المصلحة المسؤولة عن الرقابة الداخلية تقييمات دورية.

المرتبة الرابعة العبارة رقم 04:

تراعي المؤسسة عند تكوين بيئة الرقابة الهيكل التنظيمي لها بمتوسط حسابي 2.75 وانحراف معياري 1.316 مما يدل على توافق إجابات أفراد العينة حول هذه العبارة.

ثانيا: تحليل فقرات البعد الثاني المتلقة بتقييم المخاطر

يتكون من 04 عبارات كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول 2-7: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واتجاه العبارة لتقييم المخاطر

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	اتجاه العبارة
01	توجد إجراءات رقابية وقائية حيث تمنع وقوع الحدث غير ملائم	3.78	1.143	3	موافق
02	تعمل المؤسسة على مواجهة المخاطر والسيطرة عليها ومحاولة تخفيض حدة أُرها	4.05	1.239	2	موافق
03	تقدم المؤسسة تقارير مستمرة في جميع المستويات الإدارية تنبأ الى وجود أي خطر بعدم تحقيق أهداف مسطرة	4.43	0.501	1	موافق بشدة
04	يتم تبليغ أهداف المؤسسة إلى الموظفين وجلس الإدارة	3.73	1.320	4	موافق
	مجموع	5.33	1.050		

المصدر: اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يشير الجدول السابق إلى إجابات العينة عن العبارات المتعلقة بتقييم المخاطر.

المرتبة الأولى العبارة رقم 03:

تقدم المؤسسة تقارير مستمرة في جميع المستويات الإدارية تنبأ إلى وجود أي خطر بعدم تحقيق أهداف مسطرة بمتوسط حسابي 4.43 وهو أعلى متوسط حسابي عام وانحراف معياري 0.501 مما يدل على أن المؤسسة تقدم تقارير مستمرة في جميع المستويات الإدارية تنبأ إلى وجود أي خطر بعدم تحقيق أهداف مسطرة.

المرتبة الثانية العبارة رقم 02:

تعمل المؤسسة على مواجهة المخاطر والسيطرة عليها ومحاولة تخفيف حدة تأثرها بمتوسط حسابي 4.05 وانحراف معياري 1.239 مما يدل على عمل المؤسسة على مواجهة المخاطر والسيطرة عليها وتحقيق حدة تأثرها.

المرتبة الثالثة العبارة رقم 01:

توجد إجراءات رقابة وقائية بحيث تمنع وقوع الحدث غير الملائم بمتوسط حسابي 3.78 وانحراف معياري 1.143 مما يدل على توافق إجابات أفراد العينة حول هذه العبارة.

المرتبة الرابعة العبارة رقم 04:

يتم تبليغ أهداف المؤسسة إلى الموظفين ومجلس الإدارة بمتوسط حسابي 3.73 وانحراف معياري 1.320 مما يدل على توافق إجابات العينة حول صحة هذه العبارة.

ثالثا: تحليل فقرات البعد الثالث المتعلقة بالأنشطة الرقابية.

يتكون من 04 عبارات كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول 2-8: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واتجاه العبارة للأنشطة الرقابية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	اتجاه العبارة
01	تعمل المؤسسة عند تحديد الأنشطة الرقابية الفصل الملائم بين السلطات	4.10	1.105	3	موافق
02	تلتزم المؤسسة باستمرارية في تحديد الأنشطة الرقابية	4.23	1.050	2	موافق بشدة
03	يتم مراجعة عمل الأنشطة الرقابية بشكل دوري	4.35	0.949	1	موافق بشدة

04	يتم تحقيق البيانات قبل إدخالها في عملية المعالجة	4.08	0.764	4	موافق
	المجموع	4.19	0.967		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

المرتبة الأولى العبارة رقم 03:

يتم مرجعة عمل الأنشطة الرقابية بشكل دوري بمتوسط حسابي 4.35 وانحراف معياري 0.949 مما يدل على أن مراجعة عمل الأنشطة الرقابية بشكل دوري.

المرتبة الثانية العبارة رقم 02:

تلتزم المؤسسة باستمرارية في تحديد الأنشطة الرقابية بمتوسط حسابي 4.23 وانحراف معياري ب1.050 مما يدل على التزام المؤسسة باستمراري في تحديد الأنشطة الرقابية.

المرتبة الثالثة العبارة رقم 01:

تعمل المؤسسة عند تحديد الأنشطة الرقابية الفصل الملائم بين السلطات بمتوسط حسابي 4.10 وانحراف معياري 1.105 مما يدل على توافق إجابات أفراد العينة حول هذه العبارة.

المرتبة الرابعة العبارة رقم 04:

يتم تحقيق البيانات قبل إدخالها في عملية المعالجة بمتوسط حسابي 4.08 وانحراف معياري 0.764 مما يدل على تحقيق البيانات قبل إدخالها في عملية المعالجة.

رابعا: تحليل فقرات البعد الرابع المتعلقة بالمعلومات والاتصال:

يتكون من 03 عبارات كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول 2-9: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واتجاه العبارة للمعلومات والاتصال

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	اتجاه العبارة
01	زيادة الإفصاح في بنود القوائم المالية يسهل نشاط الرقابة الداخلية ويزيد من فعاليته	3.70	1.159	3	موافق
02	توافر قنوات اتصال مناسبة مع الأطراف الخارجية مثل العملاء والموردين	4.28	0.816	1	موافق بشدة

03	توجد آليات تسمح للموظفين بتقديم اقتراحات التطوير والتحسين	4.15	0.893	2	موافق
	المجموع	4.0433	0.956		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

المرتبة الأولى العبارة رقم 02:

توافد قنوات الاتصال مناسبة مع الأطراف الخارجية مثل العملاء والموردين بمتوسط حسابي 4.28 وانحراف معياري 0.816 مما يدل على توافد قنوات الاتصال مناسبة مع الأطراف الخارجية.

المرتبة الثانية العبارة 03:

يوجد البيانات تسمح للموظفين بتقديم اقتراحات التطوير والتحسين بمتوسط حسابي 4.15 وانحراف معياري 0.893 مما يدل على وجود البيانات تسمح للموظفين واقتراحات التحسين والتطوير.

المرتبة الثالثة العبارة رقم 01:

زيادة الإفصاح في بنود القوائم المالية والايضاحات يسهل نشاط الرقابة الداخلية ويزيد من فعاليته بمتوسط حسابي 3.70 وانحراف معياري 1.159 مما يدل على زيادة الإفصاح في بنود القوائم المالية وينشط الرقابة الداخلية.

خامسا: تحليل فقرات البعد الخامس المتعلقة بمراقبة النظام

جدول 2-10: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واتجاه العبارة لمراقبة النظام

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	اتجاه العبارة
01	يوجد توثيق لنظام الرقابة الداخلية المعمول في المؤسسة	4.58	0.594	1	موافق بشدة
02	تتم عملية المتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف أجزاء ومكونات هيكل نظام رقابة الداخلية لتحقيق من فعالية وكفاءة هذا النظام	3.90	1.257	3	موافق
03	يقوم مدير المؤسسة بتعيين لجنة مراجعة داخلية لتقييم ومتابعة نظام الرقابة الداخلية.	3.98	1.097	2	موافق
	المجموع	4.1533	0.9826		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

المرتبة الأولى العبارة رقم 01:

يوجد توثيق لنظام الرقابة الداخلية المعمول في المؤسسة بمتوسط حسابي 4.58 وانحراف معياري 0.594 مما يدل على وجود توثيق لنظام الرقابة الداخلية المعمول في المؤسس.

المرتبة الثانية العبارة رقم 03:

يقوم مدير المؤسسة بتعيين لجنة مراجعة داخلية لتقييم ومتابعة نظام الرقابة الداخلية بمتوسط حسابي 3.98 وانحراف معياري 1.097 مما يدل على قيام مدير المؤسسة بتعيين لجنة مراجعة داخلية للتقييم.

المرتبة الثالثة العبارة رقم 02:

تتم عملية المتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف أجزاء ومكونات هيكل نظام رقابة الداخلية لتحقيق من فعالية وكفاءة هذا النظام بمتوسط حسابي 3.90 وانحراف معياري 1.251 مما يدل على توافق إجابات أفراد العينة حول هذه العبارة.

جدول 2-11: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واتجاه العبارة للمحور الثاني

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	متوسط الأثر
01	تنشأ مخاطر اسعار الفائدة نتيجة التغير في اساسيات النقدية	4.60	0.496	1	موافق بشدة
02	تسبب مخاطر أسعار الفائدة في خسائر حقيقية عند إعادة تقييم الأصول والخصوم	4.25	1.056	6	موافق بشدة
03	تواجه مؤسستهم خطر متعلق بالسوق	4.15	1.145	8	موافق
04	تتأثر أسعار الحرف بالظروف الاقتصادية	3.73	1.320	14	موافق
05	تنشأ مخاطر التسعير نتيجة لقوى العرض والطلب	4.55	0.749	2	موافق بشدة
06	مخاطر التسعير تتأثر بالأحداث الاقتصادية من الانكماش والتضخم	4.25	1.080	4	موافق بشدة
07	تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لضعف تخطيط السيولة وعدم التناسق بين الأصول والخصوم اجل الاستحقاق	4.25	0.439	5	موافق بشدة
08	تواجه مؤسستكم خطر متعلق بالائتمان	3.36	1.275	16	موافق

09	تتسبب مخاطر الائتمان في التعثر والافلاس بالمؤسسة	3.88	1.265	13	موافق
10	تنشأ مخاطر الائتمان نتيجة لطبيعة عمل المؤسسة والبيئة	4.18	1.174	7	موافق
11	مخاطر الائتمان تكون نتيجة لضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها	4.43	0.501	3	موافق بشدة
12	تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لعدم الوفاء بالالتزامات في اجال قصيرة	3.60	1.297	15	موافق
13	الركود الاقتصادية وتعثر المؤسسات تسبب مخاطر السيولة	4.10	0.982	10	موافق
14	تنشأ مخاطر السيولة نتيجة الالتزامات المالية تحدث في أسواق المال	4.08	1.207	11	موافق
15	تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لضعف تخطيط السيولة وعدم التناسق بين الأصول والخصوم اجل استحقاق	3.90	1.172	12	موافق
16	تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لعدم القدرة على توظيف الأموال بشكل مناسب	4.13	0.992	9	موافق
	المجموع	4.09	1.0093		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج spss

المرحلة الأولى العبارة 01:

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة نتيجة التغيير في أساسيات النقدية بمتوسط حسابي 4.60 وانحراف معياري 0.496 مما يدل على نشأة مخاطر أسعار الفائدة نتيجة التغيير في أساسيات النقدية.

المرحلة الثانية العبارة 05:

تنشأ مخاطر التسعير نتيجة لقوى العرض والطلب بمتوسط حسابي 4.55 وانحراف معياري 0.749 مما يدل على نشأة مخاطر التسعير نتيجة للعرض والطلب.

المرحلة 03 العبارة 11:

مخاطر الائتمان تكون نتيجة لضعف الإجراءات والمتابعة المخاطر والرقابة عليها بمتوسط حسابي 4.43 وانحراف معياري 0.501 مما يدل على أن مخاطر الائتمان نتيجة لضعف الإجراءات لمتابعة المخاطر والرقابة عليها.

المرحلة الرابعة العبارة 06:

مخاطر التسعير تتأثر بالأحداث الاقتصادية من الانكماش والتضخم بمتوسط حسابي 4.25 وانحراف معياري 1.0180 مما يدل على مخاطر التسعير تتأثر بالأحداث الاقتصادية من الانكماش والتضخم.

المرحلة الخامسة العبارة 07:

تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لضعف تخطيط السيولة وعدم التناسق بين الأصول والخصوم لأجل الاستحقاق بمتوسط حسابي 4.25 وانحراف معياري 0.439 مما يدل على تنشأ مخاطر السيولة لضعف تخطيط السيولة وعدم التناسق بين الأصول والخصوم.

المرحلة السادسة العبارة 02:

تتسبب مخاطر أسعار الفائدة في خسائر حقيقية عند إعادة تقييم الأصول والخصوم بمتوسط حسابي 4.25 وانحراف معياري 1.056 مما يدل على تسبب مخاطر أسعار الفائدة عند إعادة تقييم الأصول والخصوم.

المرحلة السابعة العبارة 10:

تنشأ مخاطر الائتمان نتيجة لطبيعة عمل المؤسسة والبيئة بمتوسط حسابي 4.18 وانحراف معياري 1.174 مما يدل على مخاطر الائتمان نتيجة لطبيعة عمل المؤسسة والبيئة.

المرحلة الثامنة العبارة 03:

تواجه مؤسستهم خطر متعلق بالسوق بمتوسط حسابي 4.15 وانحراف معياري 1.45 مما يدل على أن المؤسسة تواجه خطر متعلق بالسوق.

المرحلة التاسعة العبارة 16:

تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لعدم القدرة على توظيف الأصول بشكل مناسب بمتوسط حسابي 4.13 وانحراف معياري 0.992 مما يدل على أن مخاطر السيولة تنشأ نتيجة لعدم القدرة على توظيف الأموال.

المرحلة العاشرة العبارة 13:

الركود الاقتصادي وتعثر المؤسسات تسبب مخاطر السيولة بمتوسط حسابي 4.10 وانحراف معياري 0.982 مما يدل الركود الاقتصادي وتعثر المؤسسات يسبب مخاطر السيولة.

المرحلة 11 العبارة 14:

تنشأ مخاطر السيولة نتيجة الالتزامات المالية التي تحدث في الأسواق المالية بمتوسط حسابي 4.08 وانحراف معياري 1.207 مما يدل على مخاطر السيولة نتيجة الالتزامات التي تحدث في الأسواق المالية..

المرحلة الثانية عشر العبارة 15:

تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لضعف تخطيط السيولة وعدم التناسق بين الأصول والخصوم لأجل الاستحقاق بمتوسط حسابي3.90 وانحراف معياري 1.172 مما يدل على مخاطر السيولة نتيجة لضعف التخطيط السيولة بين الأصول والخصوم.

المرحلة الثالثة عشر العبارة 09:

تتسبب مخاطر الائتمان في التعثر والافلاس بالمؤسسة بمتوسط حسابي 3.88 وانحراف معياري 1.265 مما يدل على أن مخاطر الائتمان تسبب التعثر والافلاس بالمؤسسة

المرحلة الرابعة عشر العبارة 04:

تتأثر أسعار الصرف بالظروف الاقتصادية بمتوسط حسابي 3.83 وانحراف معياري 1.320 مما يدل على أن أسعار الصرف تتأثر بالظروف الاقتصادية.

المرحلة الخامسة عشر العبارة 12:

تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لعدم الوفاء بالالتزامات في الآجال القصيرة بمتوسط حسابي 3.60 وانحراف معياري 1.297 مما يدل على أن مخاطر السيولة تنشأ نتيجة لعدم الوفاء بالالتزامات.

المرحلة السادسة عشر العبارة 08:

تواجه مؤسستهم خطر مقلق بالائتمان بمتوسط 3.36 وانحراف معياري 1.275 مما يدل على أن مؤسستهم تواجه خطر متعلق بالائتمان.

جدول 2-12: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واتجاه العبارة لمحاور الدراسة

المحاور	المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	الترتيب	اتجاه العبارة
البيئة الرقابية	3.7525	0.99425	2	موافق
تقييم المخاطر	3.9975	1.05075	2	موافق
الأنشطة الرقابية	4.19	0.967	2	موافق
المعلومات والاتصال	4.0433	0.956	2	موافق
مراقبة النظام	4.01533	0.9826	2	موافق
مجموع المحور الأول	4.02732	0.98997	-	-
المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة	4.09	1.009375	1	موافق
مجموع المحور الثاني	4.09	1.009375	-	-
	4.05866	0.9996725	-	موافق

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يعتبر الجدول السابق إلى إجابات العينة عن جميع العبارات المتعلقة بالمحور الأول والبيئة الرقابية، تقيم المخاطر الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، مراقبة النظام، والمحور الثاني (المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة).

جاء في المرتبة الأولى المحور الثاني (المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة) بمتوسط حسابي قدره 4.09 وهو أعلى متوسط حسابي عام قدر ب4.05866 وانحراف معياري مقداره 1.009375 وبالتالي ان افراد العينة موافقون أن المؤسسة تتعرض إلى مستوى مرتفع من المخاطر المالية.

وجاء في المرتبة الثانية (البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، مراقبة النظام) بمتوسط حسابي قدره 4.02732 وانحراف معياري قدره 0.98997. وبالتالي فإن أفراد العينة موافقون على أن الرقابة الداخلية تلعب دور في إدارة المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة.

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها

ما أجل اختبار فرضيات الدراسة والوقوف على علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة ومستوى دلالتها تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط وتحليل التباين الأحادي.

أ- اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة والبيئة الرقابية عند مستوى دلالة (0.05).

جدول 2-13: نتائج تحليل الانحدار البسيط، اختبار الفرضية الفرعية الأولى

المتغيرات	البيئة الرقابية					
	اختبار قيمة T		معامل التحديد R^2	معامل ارتباط R	اختبار F	
	قيمة T	المعنوية sig			قيمة F	المعنوية sig
المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة	2.460	0.19	0.137	0.371	6.052	0.19

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على مخرجات spss

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتبين لنا:

- لا يوجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة والبيئة الرقابية حيث:
- بلغت قيمة (R=0.371) أي أن درجة ارتباط المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة بالبيئة الداخلية (37.1%)؛
- بلغت قيمة (T=2.460) عند مستوى معنوية (0.19) وهي أكبر من مستوى دلالة (0.05)؛
- بلغت قيمة (F=6.052) عند مستوى معنوية (0.19) وهي أكبر من مستوى دلالة (0.05)؛

من خلال كل ما سبق البحث توصل الى عدم قبول الفرضية الأولى.

ب-اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة وتقييم المخاطر.

جدول 2-14: نتائج تحليل انحدار البسيط اختبار الفرضية الفرعية الثانية

المتغيرات	تقييم المخاطر					
	اختبار قيمة T		معامل التحديد R^2	معامل ارتباط R	اختبار F	
	قيمة T	المعنوية sig			قيمة F	المعنوية sig
المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة	-3.121	0.003	0.204	0.452	9.739	0.003

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على مخرجات spss

من خلال نتائج الجدول أعلاه تبين أن:

وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة وتقيم المخاطر حيث بلغ:

- بلغت قيمة (T=-3121) عند مستوى معنوية (0.003) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05).
- بلغت قيمة (F=9.739) عند مستوى معنوية (0.003) وهي أصغر من مستوى دلالة (0.05)

من خلال كل ما سبق البحث توصل الى قبول الفرضية الثانية.

ت-اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة والأنشطة الرقابية.

جدول 2-15: نتائج انحدار البسيط اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

المتغيرات	الأنشطة الرقابية					
	اختبار قيمة T		معامل التحديد R^2	معامل ارتباط R	اختبار F	
	قيمة T	المعنوية sig			قيمة F	المعنوية sig
المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة	0.026	0.979	0.000	0.004	0.001	0.979

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على مخرجات spss

من خلال نتائج الجدول أعلاه تبين لنا:

- لا توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة والأنشطة الرقابية.
- بلغت قيمة (R=0.004) أي أن درجة ارتباط المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة بالأنشطة الرقابية (0.4%).
- بلغت قيمة (T=0.26) عند مستوى معنوية (0.979) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05).
- بلغت (F=0.001) عند مستوى معنوية (0.979) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05).

من خلال كل ما سبق البحث توصل الى عدم قبول الفرضية الفرعية الثالثة.

ث-اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة والمعلومات والاتصال:

جدول 2-16: نتائج انحدار البسيط اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

المتغيرات	المعلومات والاتصال					
	اختبار قيمة T		معامل التحديد R^2	معامل ارتباط R	اختبار F	
	قيمة T	المعنوية sig			قيمة F	المعنوية sig
المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة	0.580	0.566	0.09	0.04	0.336	0.566

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء مخرجات برنامج spss

من خلال نتائج الجدول أعلاه تبين لنا:

- لا توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة والمعلومات والاتصال؛
- بلغت قيمة (R= 0.04) أي أن درجة الارتباط المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة بالمعلومات والاتصال (4%)؛
- بلغت قيمة (T=0.580) عنده مستوى معنوية (0.566) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)؛

- بلغت قيمة (F=0.336) عند مستوى معنوية (0.566) وهي أكبر من مستوى دلالة (0.05).

من خلال كل ما سبق البحث التوصل إلى عدم قبول الفرضية الرابعة.

ج- اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة ومراقبة النظام.

جدول 2-17: نتائج الانحدار البسيط اختبار الفرضية الفرعية الخامسة

المتغيرات	مراقبة النظام					
	اختبار قيمة T		معامل التحديد R^2	معامل ارتباط R	اختبار F	
	قيمة T	المعنوية sig			قيمة F	المعنوية sig
المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة	2.063	0.047	0.114	0.338	4.257	0.047

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج spss

من خلال نتائج الجدول أعلاه بين لنا

- توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة ومراقبة النظام؛
- بلغت قيمة (R=0.338) أي درجة ارتباط بين المخاطر بين المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة ومراقبة النظام (33.8%)؛
- بلغت قيمة (T=2.063) عند مستوى معنوية (0.047) وهي أصغر من مستوى دلالة (0.05)؛
- بلغت (F=4.257) عند مستوى معنوية (0.047) وهي أصغر من مستوى دلالة (0.05).

ومن خلال كل ما سبق البحث التوصل الى قبول الفرضية الخامسة.

- **اختبار الفرضية الرئيسية:**

توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر المالية والرقابة الداخلية:

جدول 2-18: نتائج تحليل الانحدار البسيط واختبار الفرضية الرئيسية

المتغيرات	موثوقة الرقابة الداخلية					
	اختبار قيمة T		معامل التحديد R^2	معامل ارتباط R	اختبار F	
	قيمة T	المعنوية sig			قيمة F	المعنوية sig
المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة	0.624	0.023	0.308	0.555	3.020	0.023

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج spss

من خلال نتائج الجدول أعلاه تبين لنا:

- لا توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر المالية والتي تتعرض لها المؤسسات والرقابة الداخلية؛
- بلغت قيمة (R=0.555) أي ان درجة المخاطر المالية التي تعرضت لها المؤسسة بالرقابة الداخلية (55.5%)؛
- بلغت قيمة (T=0.624) عند مستوى معنوية (0.023) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)؛
- بلغت قيمة (F=0.023) عند مستوى معنوية (0.23) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05).

ومن خلال كل ما سبق البحث التوصل الى قبول الفرضية الرئيسية.

الفصل الثالث

خلاصة الفصل

في هذا الفصل قمنا بالدراسة الميدانية وذلك بتحليل الاستبيانات الموزعة فقمنا أولا بتحديد صلاحيتها من خلال عرض وتحليل أداة الدراسة واختبار صلاحيتها ابتداء من صلاحية مجتمع الدراسة وصولا الى اختبار صلاحية الاستبيان ومرورا باختبار صلاحية عينة الدراسة، ثم قمنا بالتحليل الوصفي لبيانات عينة الدراسة من خلال استكشاف اعتدالية التوزيع، وكذا التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة، ثم في الأخير قمنا باختبار صحة الفروض وبالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية spss.

خاتمة

خاتمة

تقوم المؤسسات الاقتصادية بإعطاء أهمية كبيرة لحماية ممتلكاتها الخاصة فهي دائما تسعى للحفاظ عليها خاصة مع كبر حجم هذه المؤسسات وكثرة فروعها وتشتت أعمالها، وهذا ما يؤدي الى ضمان بقائها واستمرارها في السوق، وحتى تتمكن المؤسسة من متابعة كافة أنشطتها ومهامها أصبحت تولي أهمية بالغة للرقابة الداخلية لما لها من أدوار في تحديد مصيرها وتطويرها حيث أن وظيفتها مستقلة داخل المؤسسة.

وأصبحت هذه الأخيرة تشكل الإطار الرئيسي المعتمد عليه في التأكد والتحقق من الالتزام بالسياسات والقوانين والإجراءات العملية، ولإبراز الدور الذي تلعبه الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المالية للمؤسسات الاقتصادية قمنا بهذه الدراسة التي مكنتنا من الوصول الى بعض النتائج وتقديم بعض الاقتراحات.

أولا: نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة استخلصنا بعض النتائج النظرية والتطبيقية والممكن صياغتها كالتالي:

1- **النتائج النظرية:** في ضوء التحليلات النظرية للدراسة تم التوصل الى النتائج التالية:

- من أهم أهداف نظام الرقابة الداخلية حماية الأصول، ضمان دقة وجود المعلومات، تشجيع العمل بكفاءة، تشجيع التزام بالسياسات إدارية؛
- أدوات الرقابة تتمثل في الوسائل، الإجراءات، الأنظمة، الاحصائيات، التقارير والمعايير؛
- تنشأ المخاطر في المؤسسة من خلال احتمالية تعرضها الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها مسبقا؛
- تنشأ المخاطر بصفة عامة بسبب ظواهر الطبيعية أو العوامل الشخصية وتدخل العنصر البشري بقصد أو بدون قصد.
- تتعرض المؤسسة الاقتصادية الى ثلاثة أنواع من المخاطر المالية وهي:
  - مخاطر السوق والتي تضم مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر التسعير؛
  - مخاطر الائتمان تنشأ نتيجة لعدم سداد القروض في تاريخ استحقاقها؛
  - مخاطر السيولة تنشأ لعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات في الأجل القصير.
- يمكن للرقابة الداخلية أن تساهم في التقليل من المخاطر المالية من خلال:
  - تعاون محللو الرقابة الداخلية مع إدارة المخاطر لتحديد وتقييم المخاطر المالية؛

خاتمة

- يقوم فريق الرقابة الداخلية بتطوير سياسات وإجراءات لمعالجة وتقليل المخاطر المالية؛
- من خلال مراقبة تنفيذ السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر المالية؛
- تقديم تقارير والتقييمات دورية حول حالة إدارة المخاطر المالية.

2- **النتائج التطبيقية:** في ضوء الدراسة التي أجريت بالمؤسسات الاقتصادية لولاية ميلة تم التوصل الى النتائج التالية:

- لا وجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة والبيئة الرقابية؛
- وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المالي التي تتعرض لها المؤسسة وتقييم المخاطر؛
- لا توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة والأنشطة الرقابية؛
- وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة ومراقبة النظام.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

✓ الكتب:

اسامة عزمي سلام ، موسى نوري شقيري. (2006). *ادارة الخطر والتأمين* . عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

حسين القاضي. (2009). *مراجعة الحسابات المتقدمة الاطار النظري والاجراءات العملية*. الاردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

خالد امين عبد الله. (1999). *التدقيق والرقابة في البنوك*. عمان، الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

رضوان عبد الحميد. (2005). *المشتقات المالية ودورها في ادارة المخاطر ودور الهندسة في صناعة ادواتها*. مصر: دار النشر للجامعات.

زاهد محمد ديري. (2001). *الرقابة الادارية*. الاردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع.

صلاح الدين السيسي. (2010). *اعمال البنوك ومنظمات الاعمال وتقييم اداء البنوك والمخاطر المصرفية الالكترونية*. مصر: دار الكتاب الحديث.

عادل امين عبد الله. (1998). *التدقيق والرقابة في البنوك*. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

عبد الله حسن المسلم. (2015). *ادارة التأمين والخطر*. ب، ب: دار المعتز للنشر والتوزيع.

عبد الناصر براني ابوشهد. (2013). *ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية*. عمان: دار النفائض للنسر والتوزيع.

عبد الوهاب نصر علي، حسن شحاتة. (2004). *الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة اسواق راس المال*. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية الاسكندرية.

غسان فلاح المطارنة. (2006). *تدقيق الحسابات المعاصر*. عمان: دار المسيرة.

محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي. (2006). *المراجعة وتدقيق الحسابات* . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

محمد تهامي ومسعود صديقي. (بلا تاريخ). *مراجعة وتدقيق حسابات الاطار النظري والممارسات التطبيقية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية.

قائمة المصادر والمراجع

محمد علي العامري. (2007). *الادارة المالية*. الاردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.

نوري موسى شقيري، ابراهيم نور محمود، وسيم محمد، الحداد، سوزان سمير ديب. (2012). *ادارة المخاطر* . عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

هاشم حمدي رضى. (2015). *الاصلاح الاداري*. الاردن: دار الراية للنشر والتوزيع.

وآخرون، بن علي بلعزوز. (2013). *ادارة المخاطر*. عمان: الوراق للنشر والتوزيع.

وليد اسماعيل السيفو، عيد احمد ابوبكر. (2009). *ادارة الخطر والتأمين*. الاردن: دار اليازوري.

الياس بن الساسي، قريشي يوسف. (2006). *التسيير المالي (إدارة مالية)*. الاردن، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

جميل أحمد توفيق، مبادئ الإدارة بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، مصر، 2004

عمر سعيد وآخرون، مبادئ الإدارة الحديثة، ط1، مكتبة دار الثقافة، عمان، الأردن، 2003.

✓ مجلات:

ابراهيم صبيعات، محمد براق. (2018). دور نظام الرقابة الداخلية لتحقيق اهداف المؤسسة. مجلة الابحاث الاقتصادية، 132.

بن علي بلعزوز. (2009). استراتيجيات ادارة المخاطر في المعاملات المالية. مجلة الباحث، 332.

بن علي بنعزوز. (2009–2010). استراتيجيات ادارة المخاطر في المعاملات المالية . مجلة الباحث العدد 07، 331.

ثامر محمد مهدي. (2010). اثر استخدام الحاسب الالكتروني على انظمة الرقابة الداخلية. مجلة جامعة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، 180.

سليم بن رحمون، سميحة بوحفص. (2018). التأصيل النظري للحوكمة المصرفية ودورها كآلية لادارة المخاطر المصرفية. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الاعمال، 104–105.

قائمة المصادر والمراجع

✓مذكرات تخرج:

ابتسام قوتال. (2020). ادوات قياس وادارة المخاطر المالية. الجزائر، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

احمد علي وجدان. (2010). دور الرقابة والمراجعة الخارجية في تحسين اداء المؤسسة. الجزائر، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

انس هشام المملوك. (2014). مخاطر الائتمان واثرها على المحافظ الاستثمارية. *دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سوريا، اطروحة اعدت لنيل درجة دكتوراه*. دمشق، جامعة دمشق، سوريا.

بلال برابح. (2015). تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية. بومرداس، الجزائر.

جمال معتوق. (2016). ادارة المخاطر المالية في ظل منتجات الهندسة المالية "دراسة مقارنة بين سوقيم ماليين". المسيلة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

خيرة كتفي. (2015–2016). دور الحوكمة في تحسين ادارة المخاطر المصرفية. *دراسة مقارنة*. جامعة فرحات عباس، سطيف.

ريم بونوالة. (2018). محاضرات في مقياس ادارة المخاطر المالية. جيجل، جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر.

زينب بوقابة. (2011). التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الاداء في المؤسسة الاقتصادية. الجزائر، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

زينب بوقابة. (2011). التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الاداء في المؤيية الاقتصادية. الجزائر، جامعة الجزائر، الجزائر.

سارة طبيب. (2017). دورة ادارة المخاطر المالية في حماية المؤسسة الاقتصادية في الفشل المالي. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

عبد القادر شلالي، علال قاشي. (2013). مدخل استراتيجي لادارة المخاطر المالية. *مداخلة مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي الاول حول: ادارة المخاطر المالية واثرها على اقتصاديات دول العالم.* البويرة: جامعة اكلي امحند اولحاج.

عمر قيرة. (2007). ادارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية. *دراسة حالة مؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير.*

غاشوش عايدةّ، لقصير مريم. (2011). دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية. قسنطينة، جامعة قسنطينة، الجزائر.

فؤاد عثماني. (2016). دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة الخدمة العمومية. بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

مسعود فغور وخالد كريكط. (2016). دور الافصاح المحاسبي في دعم الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية. جيجل، محمد الصديق بن يحيى، الجزائر.

✓ ملتقيات ومؤتمرات:

كاسر نصر المنصور. (2009). ادارة المخاطر واستراتيجية التأمين في ظل التكنولوجيا المعلومات. *المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة*، (الصفحات 16-18). عمان.

مسعود دروسي ضيف محمد الهادي. (2012). حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري. *ملتقى وطني بعنوان فعالية اداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري* (صفحة 15). بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر.

نوال بن عمارة. (20-21 اكتوبر, 2009). ادارة المخاطر في مصاريف الشركة. *مداخلة مقدمة الى الملتقى العالمي الدولي حول الازمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية.* سطيف، الجزائر.

✓ مصادر أجنبية:

sylvie decoussrgues, gestion de la banque, dunod, paris,1999

قائمة المصادر والمراجع

✓ **مواقع**

www.emerald.com

الملاحق

الملاحق

الملحق الأول: الاستمارة

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

استبانة بحث

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته....،

اما بعد:

نرجو التكرم بمساعدتكم في تعبئة الاستمارة المرفقة بكل صراحة وموضوعية، علما انها مخصصة لأغراض البحث العلمي فقط، وذلك لنيل شهادة ماستر إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة–.

شاكرين لكم سلفا على تقديم المساعدة.

من اعداد الطلبة:

- بن الشيهب رانيا
- روابح ريان

تحت اشراف الأستاذ:

/بوذياب مراد

السنة الجامعية

2024/2023

الملاحق

المحور الأول: معلومات شخصية

يرجى منكم الإجابة بوضع علامة (X) داخل المربع المناسب

1- الجنس: ذكر ☐ انثى ☐

2- العمر: اقل من 30 سنة ☐ من 30 الى 40 سنة ☐ أكثر من 40 سنة ☐

3- المستوى الدراسي: اقل من ليسانس ☐ ليسانس ☐ ماستر ☐ دراسات عليا ☐

4- الوظيفة: مسير مالي ☐ مدقق داخلي ☐ محاسب ☐ مدير المؤسسة ☐

5- الاقدمية اقل من 5 سنوات ☐ من 5 سنوات الى 10 سنوات ☐

من 10 الى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

المحور الثاني: مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية

الرقم	العبارات	التقييم				
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
البعد الأول: البيئة الرقابية						
01	يوجد هيكل تنظيمي ملائم في المؤسسة يضمن مراقبة المعلومات بالشكل الصحيح					
02	تقدم المصلحة المسؤولة عن الرقابة الداخلية تقييمات دورية لأصول نظام الرقابة الداخلية					
03	هناك اهتمام من الإدارة بنظام المعلومات الموجود في المؤسسة					
04	تراعي المؤسسة عند تكوين بيئة الرقابة الهيكل التنظيمي لها					
البعد الثاني: تقييم المخاطر						
05	توجد إجراءات رقابة وقائية بحيث تمنع وقوع الحدث غير الملائم					
06	تعمل المؤسسة على مواجهة المخاطر والسيطرة عليها ومحاولة تخفيض حدة تأثيرها					

الملاحق

07	تقدم المؤسسة تقارير مستمرة في جميع المستويات الإدارية تنبأ الى وجود أي خطر بعدم تحقيق الأهداف المسطرة					
08	يتم تبليغ اهداف المؤسسة الى الموظفين ومجلس الادارة					
البعد الثالث: الأنشطة الرقابية						
09	تعمل المؤسسة عند تحديد الأنشطة الرقابية الفصل الملائم بين السلطات					
10	تشرح المؤسسة باستمرارية الأنشطة الرقابية للموظفين					
11	يتم مراجعة عمل الأنشطة الرقابية بشكل دوري					
12	يتم تحقيق البيانات قبل إدخالها في عملية المعالجة					
البعد الرابع: المعلومات والاتصال						
13	زيادة الإفصاح في بنود القوائم المالية والايضاحات يسهل نشاط الرقابة الداخلية ويزيد من فعاليته					
14	توافر قنوات اتصال مناسبة مع الأطراف الخارجية مثل العملاء والموردين					
15	يوجد اليات تسمح للموظفين بتقديم اقتراحات لغايات التطوير والتحسين					
البعد الخامس: مراقبة النظام						
16	يوجد توثيق لنظام الرقابة الداخلية المعمول في المؤسسة					
17	تتم عملية المتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف أجزاء ومكونات هيكل نظام الرقابة الداخلية للتحقق من فعالية وكفاءة هذا النظام					
18	يقوم مدير المؤسسة بتعيين لجنة مراجعة داخلية لتقييم ومتابعة نظام الرقابة الداخلية					

الملاحق

المحور الثالث: المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة

الرقم	العبارات	التقييم				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تنشأ مخاطر أسعار الفائدة نتيجة التغير في السياسات النقدية					
02	تتسبب مخاطر أسعار الفائدة في خسائر حقيقية عند إعادة تقييم الأصول والخصوم					
03	تواجه مؤسستكم خطر متعلق بالسوق					
04	تتأثر أسعار الحرف بالظروف الاقتصادية					
05	تنشأ مخاطر التسعير نتيجة لقوى العرض والطلب					
06	مخاطر التسعير تتأثر بالأحداث الاقتصادية من الانكماش والتضخم					
07	تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لضعف تخطيط السيولة وعدم التناسق بين الأصول والخصوم اجل الاستحقاق					
08	تواجه مؤسستكم خطر متعلق بالائتمان					
09	تتسبب مخاطر الائتمان في التعثر والافلاس بالمؤسسة					
10	تنشأ مخاطر الائتمان نتيجة لطبيعة عمل المؤسسة والبيئة					
11	مخاطر الائتمان تكون نتيجة لضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها					
12	تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لعدم الوفاء بالالتزامات في اجال قصيرة					
13	الركود الاقتصادية وتعثر المؤسسات تسبب مخاطر السيولة					
14	تنشأ مخاطر السيولة نتيجة الالتزامات المالية تحدث في أسواق المال					
15	تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لضعف تخطيط السيولة وعدم التناسق بين الأصول والخصوم اجل استحقاق					
16	تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لعدم القدرة على توظيف الأموال بشكل مناسب					

الملاحق

الملحق الثاني: قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان

أسماء الأساتذة المحكمين	الإمضاء
زيد جابر	
مشري فريد	
عاشوري إبراهيم	
حمزة لوافي	

الملحق الثالث: مخرجات نتائج ال spss

تكرار ونسبة:

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	20	50,0	50,0	50,0
	أنثى	20	50,0	50,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

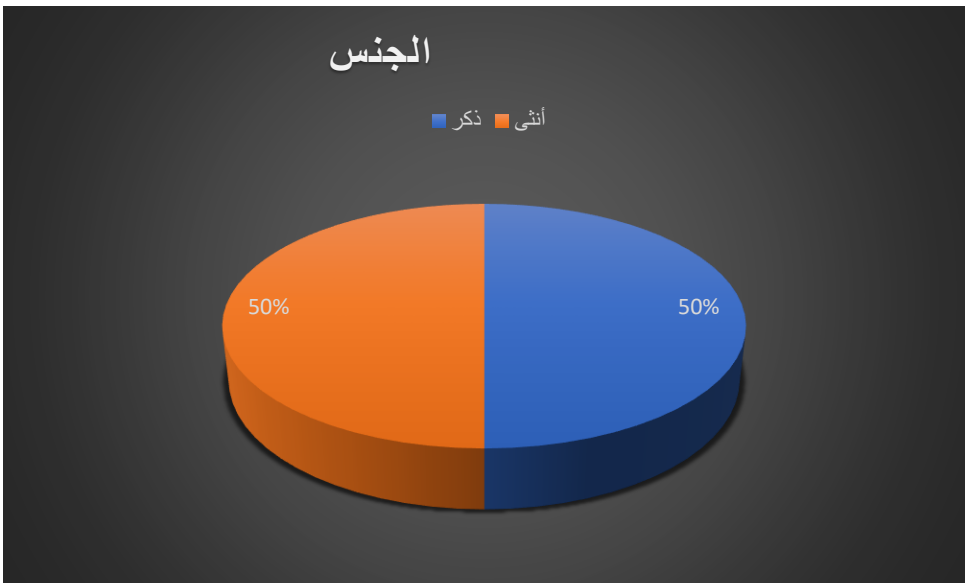

العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنة 30 من أقل	14	35,0	35,0	35,0

	سنة 40 و 30 بين	18	45,0	45,0	80,0
	40 من اكثر	8	20,0	20,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

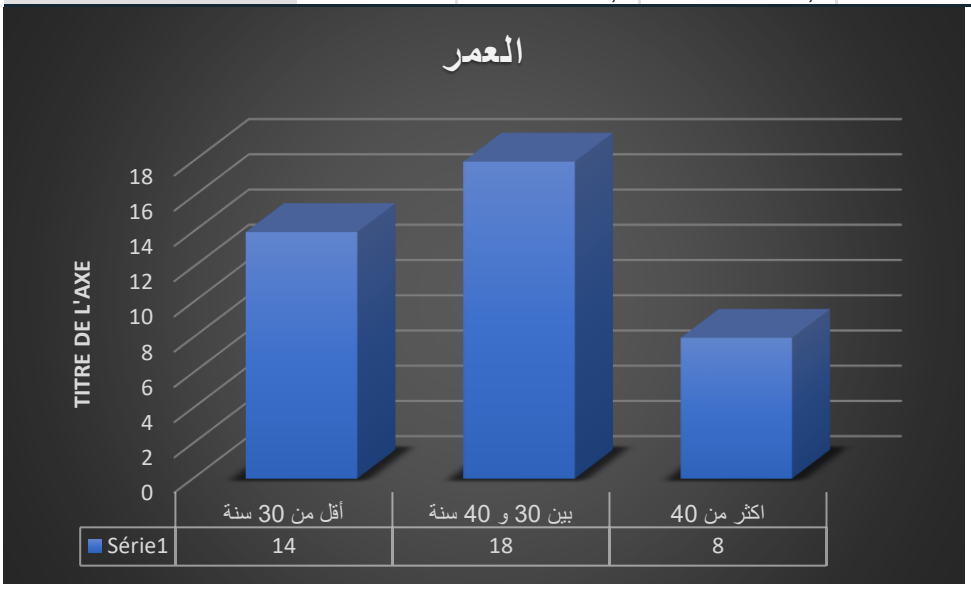

مستوى

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس من اقل	10	25,0	25,0	25,0
	ليسانس	9	22,5	22,5	47,5
	ماستر	11	27,5	27,5	75,0
	عليا دراسات	10	25,0	25,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

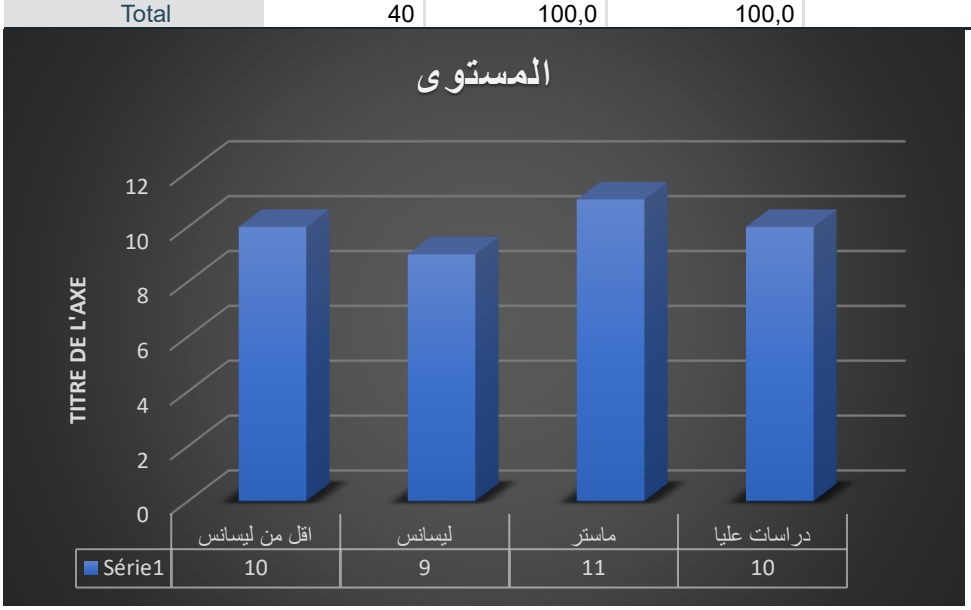

منصب

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مالي مسير	5	12,5	12,5	12,5
	داخلي مدقق	10	25,0	25,0	37,5
	محاسب	5	12,5	12,5	50,0
	المؤسسة مدير	20	50,0	50,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

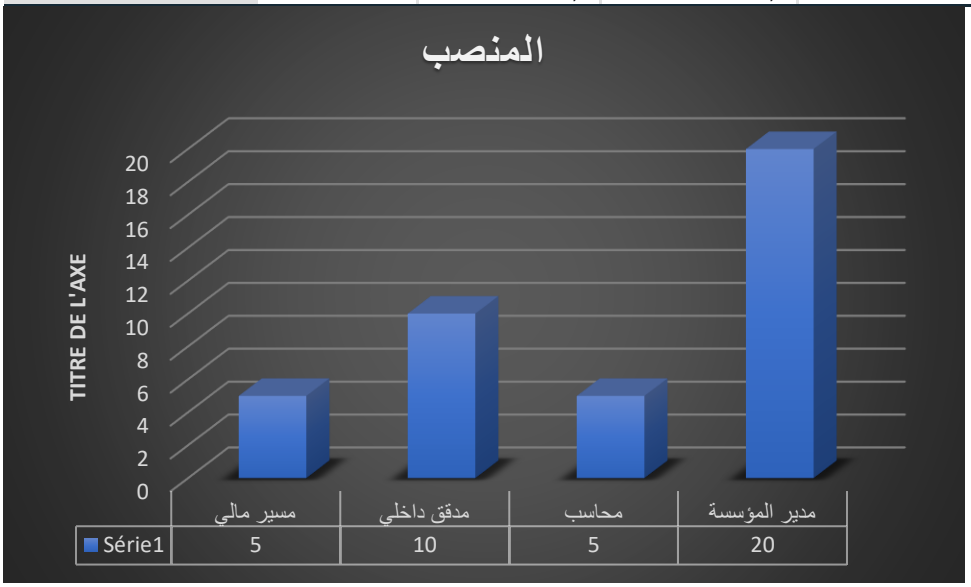

خبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات 5 من اقل	2	5,0	5,0	5,0
	سنوات 10 الى سنوات 5 من	16	40,0	40,0	45,0
	سنة 15 الى 10 من	14	35,0	35,0	80,0
	سنة 15 من أكثر	8	20,0	20,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

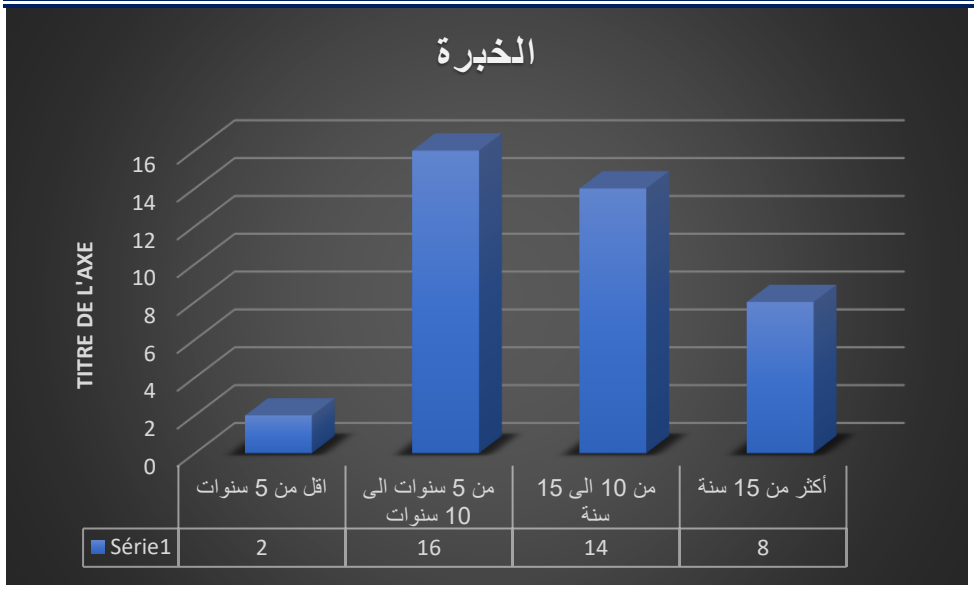

الصحيح بالشكل المعلومات مراقبة يضمن المؤسسة في ملائم تنظيمي هيكل يوجد

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	1	2,5	2,5	2,5
	موافق غير	1	2,5	2,5	5,0
	محايد	10	25,0	25,0	30,0
	موافق	18	45,0	45,0	75,0
	بشدة موافق	10	25,0	25,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

الداخلية الرقابة نظام لأصول دورية تقييمات الداخلية الرقابة عن المسؤولة المصلحة تقدم

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	2	5,0	5,0	5,0
	موافق غير	5	12,5	12,5	17,5
	محايد	2	5,0	5,0	22,5
	موافق	21	52,5	52,5	75,0
	بشدة موافق	10	25,0	25,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

المؤسسة في الموجود المعلومات بنظام الإدارة من اهتمام هناك

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	1	2,5	2,5	2,5
	موافق	14	35,0	35,0	37,5
	بشدة موافق	25	62,5	62,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

لها التنظيمي الهيكل الرقابة بيئة تكوين عند المؤسسة تراعي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	7	17,5	17,5	17,5
	موافق غير	14	35,0	35,0	52,5
	محايد	6	15,0	15,0	67,5
	موافق	8	20,0	20,0	87,5
	بشدة موافق	5	12,5	12,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

الملائم غير الحدث وقوع تمنع بحيث وقائية رقابة إجراءات توجد

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	1	2,5	2,5	2,5
	موافق غير	7	17,5	17,5	20,0
	محايد	4	10,0	10,0	30,0
	موافق	16	40,0	40,0	70,0
	بشدة موافق	12	30,0	30,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

تأثيرها حدة تخفيض ومحاولة عليها والسيطرة المخاطر مواجهة على المؤسسة تعمل

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	4	10,0	10,0	10,0
	موافق غير	1	2,5	2,5	12,5
	محايد	2	5,0	5,0	17,5
	موافق	15	37,5	37,5	55,0
	بشدة موافق	18	45,0	45,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

تحقيق بعدم خطر أي وجود الى تنبأ الإدارية المستويات جميع في مستمرة تقارير المؤسسة تقدم المسطرة الأهداف

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	23	57,5	57,5	57,5
	بشدة موافق	17	42,5	42,5	100,0

	Total	40	100,0	100,0	

الادارة ومجلس الموظفين الى المؤسسة اهداف تبليغ يتم

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	3	7,5	7,5	7,5
	موافق غير	7	17,5	17,5	25,0
	محايد	2	5,0	5,0	30,0
	موافق	14	35,0	35,0	65,0
	بشدة موافق	14	35,0	35,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

السلطات بين الملائم الفصل الرقابية الأنشطة تحديد عند المؤسسة تعمل

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	3	7,5	7,5	7,5
	محايد	4	10,0	10,0	17,5
	موافق	16	40,0	40,0	57,5
	بشدة موافق	17	42,5	42,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

للموظفين الرقابية الأنشطة باستمرارية المؤسسة تشرح

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	3	7,5	7,5	7,5
	موافق	19	47,5	47,5	55,0
	بشدة موافق	18	45,0	45,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

دوري بشكل الرقابية الأنشطة عمل مراجعة يتم

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	1	2,5	2,5	2,5
	محايد	7	17,5	17,5	20,0
	موافق	8	20,0	20,0	40,0
	بشدة موافق	24	60,0	60,0	100,0

	Total	40	100,0	100,0	

المعالجة عملية في إدخالها قبل البيانات تحقيق يتم

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	1	2,5	2,5	2,5
	محايد	7	17,5	17,5	20,0
	موافق	20	50,0	50,0	70,0
	بشدة موافق	12	30,0	30,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

فعاليته من ويزيد الداخلية الرقابة نشاط يسهل والايضاحات المالية القوائم بنود في الإفصاح زيادة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	3	7,5	7,5	7,5
	موافق غير	2	5,0	5,0	12,5
	محايد	10	25,0	25,0	37,5
	موافق	14	35,0	35,0	72,5
	بشدة موافق	11	27,5	27,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

والموردين العملاء مثل الخارجية الأطراف مع مناسبة اتصال قنوات توافر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	3	7,5	7,5	7,5
	موافق	20	50,0	50,0	57,5
	بشدة موافق	17	42,5	42,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

والتحسين التطوير لغايات اقتراحات بتقديم للموظفين تسمح اليات يوجد

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	2	5,0	5,0	5,0
	محايد	7	17,5	17,5	22,5
	موافق	14	35,0	35,0	57,5
	بشدة موافق	17	42,5	42,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

المؤسسة في المعمول الداخلية الرقابة لنظام توثيق يوجد

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	2	5,0	5,0	5,0
	موافق	13	32,5	32,5	37,5
	بشدة موافق	25	62,5	62,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

للتحقق الداخلية الرقابة نظام هيكل ومكونات أجزاء لمختلف الدوري والتقييم المستمرة المتابعة عملية تتم النظام هذا وكفاءة فعالية من

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	4	10,0	10,0	10,0
	موافق غير	2	5,0	5,0	15,0
	محايد	3	7,5	7,5	22,5
	موافق	16	40,0	40,0	62,5
	بشدة موافق	15	37,5	37,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

الداخلية الرقابة نظام ومتابعة لتقييم داخلية مراجعة لجنة بتعيين المؤسسة مدير يقوم

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	1	2,5	2,5	2,5
	موافق غير	6	15,0	15,0	17,5
	موافق	19	47,5	47,5	65,0
	بشدة موافق	14	35,0	35,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

النقدية السياسات في التغير نتيجة الفائدة أسعار مخاطر تنشأ

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	16	40,0	40,0	40,0
	بشدة موافق	24	60,0	60,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

والخصوم الأصول تقييم إعادة عند حقيقية خسائر في الفائدة أسعار مخاطر تتسبب

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	2	5,0	5,0	5,0
	موافق غير	2	5,0	5,0	10,0
	موافق	16	40,0	40,0	50,0
	بشدة موافق	20	50,0	50,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

بالسوق متعلق خطر مؤسستكم تواجه

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	2	5,0	5,0	5,0
	موافق غير	2	5,0	5,0	10,0
	محايد	5	12,5	12,5	22,5
	موافق	10	25,0	25,0	47,5
	بشدة موافق	21	52,5	52,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

الاقتصادية بالظروف الحرف أسعار تتأثر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	1	2,5	2,5	2,5
	موافق غير	10	25,0	25,0	27,5
	محايد	5	12,5	12,5	40,0
	موافق	7	17,5	17,5	57,5
	بشدة موافق	17	42,5	42,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

والطلب العرض لقوى نتيجة التسعير مخاطر تنشأ

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	2	5,0	5,0	5,0
	موافق	12	30,0	30,0	35,0
	بشدة موافق	26	65,0	65,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

والتضخم الانكماش من الاقتصادية بالأحداث تتأثر التسعير مخاطر

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé

Valide	بشدة موافق غير	2	5,0	5,0	5,0
	موافق غير	1	2,5	2,5	7,5
	محايد	4	10,0	10,0	17,5
	موافق	11	27,5	27,5	45,0
	بشدة موافق	22	55,0	55,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

اجل والخصوم الأصول بين التناسق وعدم السيولة تخطيط لضعف نتيجة السيولة مخاطر تنشأ الاستحقاق

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	30	75,0	75,0	75,0
	بشدة موافق	10	25,0	25,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

بالائتمان متعلق خطر مؤسستكم تواجه

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	2	5,0	5,0	5,0
	موافق غير	8	20,0	20,0	25,0
	محايد	6	15,0	15,0	40,0
	موافق	11	27,5	27,5	67,5
	بشدة موافق	13	32,5	32,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

بالمؤسسة والافلاس التعثر في الائتمان مخاطر تتسبب

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	4	10,0	10,0	10,0
	موافق غير	2	5,0	5,0	15,0
	محايد	4	10,0	10,0	25,0
	موافق	15	37,5	37,5	62,5
	بشدة موافق	15	37,5	37,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

والبيئة المؤسسة عمل لطبيعة نتيجة الائتمان مخاطر تنشأ

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	2	5,0	5,0	5,0
	موافق غير	3	7,5	7,5	12,5
	محايد	3	7,5	7,5	20,0
	موافق	10	25,0	25,0	45,0
	بشدة موافق	22	55,0	55,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

عليها والرقابة المخاطر متابعة إجراءات لضعف نتيجة تكون الائتمان مخاطر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	23	57,5	57,5	57,5
	بشدة موافق	17	42,5	42,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

قصيرة اجال في بالالتزامات الوفاء لعدم نتيجة السيولة مخاطر تنشأ

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	2	5,0	5,0	5,0
	موافق غير	10	25,0	25,0	30,0
	محايد	2	5,0	5,0	35,0
	موافق	14	35,0	35,0	70,0
	بشدة موافق	12	30,0	30,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

السيولة مخاطر تسبب المؤسسات وتعثر الاقتصادية الركود

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	1	2,5	2,5	2,5
	موافق غير	3	7,5	7,5	10,0
	محايد	2	5,0	5,0	15,0
	موافق	19	47,5	47,5	62,5
	بشدة موافق	15	37,5	37,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

المال أسواق في تحدث المالية الالتزامات نتيجة السيولة مخاطر تنشأ

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	4	10,0	10,0	10,0
	موافق غير	1	2,5	2,5	12,5
	موافق	18	45,0	45,0	57,5
	بشدة موافق	17	42,5	42,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

استحقاق اجل والخصوم الأصول بين التناسق وعدم السيولة تخطيط لضعف نتيجة السيولة مخاطر تنشأ

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	3	7,5	7,5	7,5
	موافق غير	2	5,0	5,0	12,5
	محايد	5	12,5	12,5	25,0
	موافق	16	40,0	40,0	65,0
	بشدة موافق	14	35,0	35,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

مناسب بشكل الأموال توظيف على القدرة لعدم نتيجة السيولة مخاطر تنشأ

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	1	2,5	2,5	2,5
	موافق غير	3	7,5	7,5	10,0
	محايد	2	5,0	5,0	15,0
	موافق	18	45,0	45,0	60,0
	بشدة موافق	16	40,0	40,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

المتوسط الحسابي وانحراف المعياري للعبارات والمحاور:

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
المؤسسة في ملائم تنظيمي هيكل يوجد الصحيح بالشكل المعلومات مراقبة يضمن	40	1	5	3,88	,911
الرقابة عن المسؤولة المصلحة تقدم نظام لأصول دورية تقييمات الداخلية الداخلية الرقابة	40	1	5	3,80	1,114

المعلومات بنظام الإدارة من اهتمام هناك المؤسسة في الموجود	40	2	5	4,58	,636
الرقابة بيئة تكوين عند المؤسسة تراعي لها التنظيمي الهيكل	40	1	5	2,75	1,316
تمنع بحيث وقائية رقابة إجراءات توجد الملائم غير الحدث وقوع	40	1	5	3,78	1,143
المخاطر مواجهة على المؤسسة تعمل حدة تخفيض ومحاولة عليها والسيطرة تأثيرها	40	1	5	4,05	1,239
جميع في مستمرة تقارير المؤسسة تقدم أي وجود الى تنبأ الإدارية المستويات المسطرة الأهداف تحقيق بعدم خطر	40	4	5	4,43	,501
الموظفين الى المؤسسة اهداف تبليغ يتم الادارة ومجلس	40	1	5	3,73	1,320
الأنشطة تحديد عند المؤسسة تعمل السلطات بين الملائم الفصل الرقابية	40	1	5	4,10	1,105
الأنشطة باستمرارية المؤسسة تشرح للموظفين الرقابية	40	1	5	4,23	1,050
بشكل الرقابية الأنشطة عمل مراجعة يتم دوري	40	1	5	4,35	,949
عملية فى إدخالها قبل البيانات تحقيق يتم المعالجة	40	2	5	4,08	,764
المالية القوائم بنود في الإفصاح زيادة الداخلية الرقابة نشاط يسهل والايضاحات فعاليته من ويزيد	40	1	5	3,70	1,159
الأطراف مع مناسبة اتصال قنوات توافر والموردين العملاء مثل الخارجية	40	2	5	4,28	,816
بتقديم للموظفين تسمح اليات يوجد والتحسين التطوير لغايات اقتراحات	40	2	5	4,15	,893
الداخلية الرقابة لنظام توثيق يوجد المؤسسة في المعمول	40	3	5	4,58	,594
والتقييم المستمرة المتابعة عملية تتم هيكل ومكونات أجزاء لمختلف الدوري فعالية من للتحقق الداخلية الرقابة نظام النظام هذا وكفاءة	40	1	5	3,90	1,257
مراجعة لجنة بتعيين المؤسسة مدير يقوم الداخلية الرقابة نظام ومتابعة لتقييم داخلية	40	1	5	3,98	1,097
التغير نتيجة الفائدة أسعار مخاطر تنشأ النقدية السياسات فى	40	4	5	4,60	,496
خسائر في الفائدة أسعار مخاطر تتسبب والخصوم الأصول تقييم إعادة عند حقيقية	40	1	5	4,25	1,056

بالسوق متعلق خطر مؤسستكم تواجه	40	1	5	4,15	1,145
الاقتصادية بالظروف الحرف أسعار تتأثر	40	1	5	3,73	1,320
العرض لقوى نتيجة التسعير مخاطر تنشأ والطلب	40	2	5	4,55	,749
بالأحداث تتأثر التسعير مخاطر والتضخم الانكماش من الاقتصادية	40	1	5	4,25	1,080
لضعف نتيجة السيولة مخاطر تنشأ بين التناسق وعدم السيولة تخطيط الاستحقاق اجل والخصوم الأصول	40	4	5	4,25	,439
بالائتمان متعلق خطر مؤسستكم تواجه	40	1	5	3,63	1,275
التعثر في الائتمان مخاطر تتسبب بالمؤسسة والافلاس	40	1	5	3,88	1,265
عمل لطبيعة نتيجة الائتمان مخاطر تنشأ والبيئة المؤسسة	40	1	5	4,18	1,174
لضعف نتيجة تكون الائتمان مخاطر عليها والرقابة المخاطر متابعة إجراءات	40	4	5	4,43	,501
الوفاء لعدم نتيجة السيولة مخاطر تنشأ قصيرة اجال في بالالتزامات	40	1	5	3,60	1,297
المؤسسات وتعثر الاقتصادية الركود السيولة مخاطر تسبب	40	1	5	4,10	,982
الالتزامات نتيجة السيولة مخاطر تنشأ المال أسواق في تحدث المالية	40	1	5	4,08	1,207
لضعف نتيجة السيولة مخاطر تنشأ بين التناسق وعدم السيولة تخطيط استحقاق اجل والخصوم الأصول	40	1	5	3,90	1,172
القدرة لعدم نتيجة السيولة مخاطر تنشأ مناسب بشكل الأموال توظيف على	40	1	5	4,13	,992
الرقابية_البيئة	40	2,75	4,75	3,7500	,45291
المخاطر_تقييم	40	2,75	4,75	3,9938	,63166
الرقابية_الأنشطة	40	3,00	5,00	4,1875	,52119
والاتصال_المعلومات	40	2,67	5,00	4,0417	,51853
النظام_مراقبة	40	2,33	5,00	4,1500	,66645
المالية_المخاطر	40	3,31	4,69	4,1047	,31502
N valide (liste)	40				

الصدق والثبات:

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,856	34

التوزيع الطبيعي:

Test Kolmogorov-Smirnov pour un échantillon

		الرقابية_البيئة	المخاطر_تقييم	الرقابية_الأنشطة	والاتصال_المعلومات	النظام_مراقبة	المالية_المخاطر
N		40	40	40	40	40	40
Paramètres	Moyenne	3,7500	3,9938	4,1875	4,0417	4,1500	4,1047

Corrélations

		الرقابية_البيئة	المخاطر_تقييم	الرقابية_الأنشطة	والاتصال_المعلومات	النظام_مراقبة	المالية_المخاطر
المالية_المخاطر	Corrélation de Pearson	,571*	,452*	,504	,694	,630	1
	Sig. (bilatérale)	,009	,003	,009	,006	,003	
	N	40	40	40	40	40	40

*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

a. La distribution du test est Normale.

b. Calculée à partir des données.

c. Correction de signification de Lilliefors.

d. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.

ارتبط بين المحاور:

حساب T وF الانحدار البسيط"

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,555[a]	,308	,206	,28075

a. Prédicteurs : (Constante), الرقابية_البيئة, والاتصال_المعلومات, النظام_مراقبة, المخاطر_تقييم, الرقابية_الأنشطة

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	1,190	5	,238	3,020	,023[b]
	Résidu	2,680	34	,079		

	Total	3,870	39			

a. Variable dépendante : المالية_المخاطر

b. Prédicteurs : (Constante), الرقابية_الأنشطة, المخاطر_تقييم, الرقابية_البيئة, والاتصال_المعلومات, النظام_مراقبة

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	الرقابية_البيئة[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المالية_المخاطر

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,371[a]	,137	,115	,29640

a. Prédicteurs : (Constante), الرقابية_البيئة

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,532	1	,532	6,052	,019[b]
	Résidu	3,338	38	,088		
	Total	3,870	39			

a. Variable dépendante : المالية_المخاطر

b. Prédicteurs : (Constante), الرقابية_البيئة

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	3,138	,396		7,929	,000
	الرقابية_البيئة	,258	,105	,371	2,460	,019

a. Variable dépendante : المالية_المخاطر

```
REGRESSION
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
```

```
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT المالية_المخاطر
  /METHOD=ENTER المخاطر_تقييم.
```

Régression

Remarques

Sortie obtenue		13-MAY-2024 11:45:08
Commentaires		
Entrée	Données	C:\Users\pc\Downloads\rania 2024.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	40
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur des observations dépourvues de valeurs manquantes dans les variables utilisées.
Syntaxe		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT المالية_المخاطر /METHOD=ENTER المخاطر_تقييم.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,58
	Temps écoulé	00:00:00,67
	Mémoire requise	2220 octets

	Mémoire supplémentaire obligatoire pour les tracés résiduels	0 octets

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	المخاطر_تقييم[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المالية_المخاطر

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,452[a]	,204	,183	,28473

a. Prédicteurs : (Constante), المخاطر_تقييم

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,790	1	,790	9,739	,003[b]
	Résidu	3,081	38	,081		
	Total	3,870	39			

a. Variable dépendante : المالية_المخاطر

b. Prédicteurs : (Constante), المخاطر_تقييم

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	5,004	,292		17,152	,000
	المخاطر_تقييم	-,225	,072	-,452	-3,121	,003

a. Variable dépendante : المالية_المخاطر

```
REGRESSION
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT المالية_المخاطر
  /METHOD=ENTER الرقابية_الأنشطة.
```

Régression

Remarques

Sortie obtenue		13-MAY-2024 11:45:27
Commentaires		
Entrée	Données	C:\Users\pc\Downloads\rania 2024.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	40
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur des observations dépourvues de valeurs manquantes dans les variables utilisées.
Syntaxe		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT المالية_المخاطر /METHOD=ENTER الرقابية_الأنشطة.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,11
	Temps écoulé	00:00:00,17
	Mémoire requise	2220 octets
	Mémoire supplémentaire obligatoire pour les tracés résiduels	0 octets

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	الرقابية_الأنشطة[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المالية_المخاطر

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,004[a]	,000	-,026	,31913

a. Prédicteurs : (Constante), الرقابية_الأنشطة

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,000	1	,000	,001	,979[b]
	Résidu	3,870	38	,102		
	Total	3,870	39			

a. Variable dépendante : المالية_المخاطر

b. Prédicteurs : (Constante), الرقابية_الأنشطة

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	4,094	,414		9,896	,000
	الرقابية_الأنشطة	,003	,098	,004	,026	,979

a. Variable dépendante : المالية_المخاطر

```
REGRESSION
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT المالية_المخاطر
  /METHOD=ENTER والاتصال_المعلومات.
```

Régression

Remarques

Sortie obtenue		13-MAY-2024 11:46:05
Commentaires		
Entrée	Données	C:\Users\pc\Downloads\rania 2024.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	40
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur des observations dépourvues de valeurs manquantes dans les variables utilisées.
Syntaxe		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT المالية_المخاطر /METHOD=ENTER والاتصال_المعلومات.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,09
	Temps écoulé	00:00:00,19
	Mémoire requise	2220 octets
	Mémoire supplémentaire obligatoire pour les tracés résiduels	0 octets

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	والاتصال_المعلومات[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المالية_المخاطر

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,094[a]	,009	-,017	,31773

a. Prédicteurs : (Constante), والاتصال_المعلومات

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,034	1	,034	,336	,566[b]
	Résidu	3,836	38	,101		
	Total	3,870	39			

a. Variable dépendante : المالية_المخاطر

b. Prédicteurs : (Constante), والاتصال_المعلومات

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	3,875	,400		9,693	,000
	والاتصال_المعلومات	,057	,098	,094	,580	,566

a. Variable dépendante : المالية_المخاطر